المعضلة الأمنية في الحرب الروسية – الأوكرانية: دراسة في مفاهيم النظرية الواقعية وتحديات الطرح الليبرالي

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل
المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء

أ.د. عماد مؤيد جاسم
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى

يتناول هذا البحث إشكالية "المعضلة الأمنية" بوصفها مدخلًا تحليليًا لفهم جذور الحرب الروسية – الأوكرانية، من خلال تسليط الضوء على مقاربات النظرية الواقعية في تفسير السلوك الدولي وتفسير أسباب الصراع. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن طروحات المدرسة الواقعية تقدم تفسيرًا أكثر اتساقًا مع الواقع مقارنة بالمقاربة الليبرالية، التي بدت محدودة في قدرتها على احتواء الأزمة أو منع تصاعدها. وقد ركّز البحث على تحليل مفاهيم مركزية في النظرية الواقعية مثل الفوضى الدولية، وتوازن القوى، والمساعدة الذاتية، موضحًا كيف أن غياب التطمينات الأمنية، وسعي روسيا إلى استعادة مكانتها الدولية، قابله تمدد غربي متسارع في محيطها الحيوي، ما أدى إلى تضخيم الإدراك المتبادل للتهديد وانزلاق الأطراف نحو الحرب. كما يناقش البحث إخفاق الطرح الليبرالي في إدارة الأزمة، ويدعو إلى مراجعة نقدية للمنطلقات المثالية التي لم تصمد أمام ديناميات الصراع الجيوسياسي. وقد تم توظيف نموذج المعضلة الأمنية لفهم طبيعة التصعيد، مع الاستناد إلى الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في حقل العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، النظرية الواقعية، المدرسة الليبرالية، الحرب الروسية – الأوكرانية.

This study examines the security dilemma as an analytical framework for understanding the roots of the Russo-Ukrainian war, with a particular focus on the realist theory's approaches in interpreting international behavior and the causes of conflict. The research is based on the premise that the realist school propositions provide a more coherent and grounded explanation with reality compared to the liberal approach, which has proven limited in its capacity to contain or prevent the escalation of the crisis. The study focused on analyzing central concepts in realist theory, such as international anarchy, balance of power, and self-help, illustrating how the absence of credible security assurances, and Russia's pursuit of restoring its international status, combined with rapid Western expansion into its strategic periphery led to amplified mutual threat perceptions and the drift of the parties into war. The research also discusses the liberal perspective's failure to manage the crisis and calls for a critical re-evaluation of idealistic assumptions that could not withstand the dynamics of geopolitical conflict. The security dilemma model is employed to explain the nature of escalation, drawing on both classical and contemporary literature in the field of international relations.

Keywords: Security dilemma, realist theory, liberal school, Russo-Ukrainian War.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2024/10/11	2024/10/27	2024/11/2

المقدمة

شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولات كبرى أعادت الاعتبار إلى طروحات النظرية الواقعية، لا سيما في ظل تصاعد النزاعات الإقليمية وعودة التنافس الحاد بين القوى الكبرى. وتُعدّ الحرب الروسية – الأوكرانية من أبرز هذه النزاعات، ليس فقط لطابعها العسكري والجيوسياسي، بل لأنها تمثل حالة نموذجية لتجليات "المعضلة الأمنية" كمدخل تفسيري عميق لفهم دوافع الدول وسلوكها في بيئة دولية فوضوية. وتأتي أهمية هذه الحالة من أنها تعيد طرح أسئلة جوهرية حول قدرة النظريات الكبرى – وفي مقدمتها الواقعية والليبرالية – على تفسير السلوك الدولي، ورصد آليات التصعيد والانفجار، خاصةً في سياق ما بعد الحرب الباردة.

أولًا: إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية حول مدى قدرة النظرية الواقعية – بمفاهيمها المتعلقة بالأمن والقوة – على تفسير سلوك الدولة الروسية في مواجهة تمدد النفوذ الغربي، مقابل الطروحات الليبرالية التي تعوّل على المؤسسات والاعتماد المتبادل.

السؤال الرئيس: إلى أي مدى توفر النظرية الواقعية من خلال مفهوم "المعضلة الأمنية" تفسيرًا دقيقًا للحرب الروسية – الأوكرانية مقارنةً بالمقاربة الليبرالية؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

1. ما العوامل التي أسهمت في تفاقم المعضلة الأمنية بين روسيا والغرب؟
2. كيف تفسر الواقعية قرار روسيا باللجوء إلى القوة؟
3. إلى أي حد تُعاني الليبرالية من قصور في تحليل هذه الحالة المعقدة؟
4. هل يُمكن تعميم نتائج التحليل على صراعات دولية أخرى مشابهة؟

ثانيًا: أهمية البحث

على الصعيد النظري، تبرز أهمية هذا البحث في تركيزه على مفهوم "المعضلة الأمنية"، الذي يشكّل حجر الزاوية في التحليل الواقعي لسلوك الدول، كما يُسهم في إثراء النقاش العلمي بشأن تكييف المفاهيم الكلاسيكية مع التحولات الجيوسياسية الجديدة.

أما على الصعيد التطبيقي، فإن الدراسة تُسهم في فهم أعمق لدوافع الحرب الروسية – الأوكرانية، من خلال توظيف أدوات التحليل الواقعي وتقييم مدى فعاليتها في تفسير السلوك

الروسي، بالإضافة إلى كشف محدودية الأدوات الليبرالية، وهو ما يحمل دلالات تطبيقية لصناع القرار في قراءة الأزمات الدولية المشابهة.

ثالثًا: أهداف البحث

1. تحليل مفهوم المعضلة الأمنية وتوظيفه في تفسير الحرب الروسية – الأوكرانية.
2. إبراز قدرة النظرية الواقعية على تقديم إطار تفسيري متماسك لسلوك الدول.
3. تقييم الطرح الليبرالي وحدود قدرته على التعامل مع الأزمات البنيوية.
4. تقديم قراءة نظرية تسهم في فهم ديناميات الصراع بين القوى الكبرى.
5. الإسهام في تطوير الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين التهديد والإدراك الأمني.

رابعًا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها أن الحرب الروسية – الأوكرانية تُجسد مثالًا واقعيًا على إخفاق التوازن بين القوة والتطمين في ظل نظام دولي فوضوي، وأن مفهوم المعضلة الأمنية، كما تطرحه النظرية الواقعية، يُعد الأكثر قدرة على تفسير دوافع التصعيد، في مقابل محدودية الأدوات الليبرالية التي لم تتمكن من احتواء الأزمة أو تقديم ضمانات كافية للأطراف.

خامسًا: منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الاستنباطي التحليلي، من خلال الانطلاق من مفاهيم النظرية الواقعية العامة، وتطبيقها على الحالة الروسية – الأوكرانية. كما يستخدم منهج التحليل المقارن لرصد الفوارق التفسيرية بين الواقعية والليبرالية، ويستعين بتحليل الخطاب السياسي والأمني للفاعلين الأساسيين (روسيا، حلف الناتو، الولايات المتحدة) لفهم الإدراك المتبادل للتهديد.

سادسًا: مراجعة أدبية مختصرة

تناولت الأدبيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية – منذ توماس هوبز ونيقولا ميكافيلي وصولًا إلى هانس مورغنثاو وكينيث والتز – فكرة الأمن كمعطى قائم على التهديد البنيوي، لا الأخلاقي، ما يجعل التنافس والصراع نتيجة طبيعية لفوضى النظام الدولي. وقد ركّزت الواقعية الهجومية (جون ميرشايمر) على أن الدول العظمى تسعى دومًا إلى تعظيم قوتها لتفادي الخضوع. أما الأدبيات الليبرالية، فتركز على دور المؤسسات الدولية والتعاون، كما في أعمال روبرت كيوهان وجوزيف ناي، إلا أنها فشلت غالبًا في تفسير حالات التصعيد الحاد مثل الحالة الروسية. وعلى

الرغم من تعدد التحليلات المعاصرة للحرب، إلا أن توظيف المعضلة الأمنية كأداة تفسيرية مقارنة ما يزال محدودًا، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

سابعًا: حدود البحث

يقتصر هذا البحث على الإطار النظري والتحليلي لتفسير الحرب الروسية – الأوكرانية من منظور العلاقات الدولية، دون التوسع في الأبعاد العسكرية أو القانونية أو الاقتصادية المباشرة للصراع. كما لا يهدف إلى تقديم توقعات حاسمة لمخرجات الحرب أو مساراتها المستقبلية، بل يركّز على تفسير السلوك الدولي عبر عدسة نظرية محددة.

ثامنًا: هيكلية البحث

إنقسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث فضلاً عن الخاتمة. تطرق المبحث الأول إلى الإسهامات المعرفية للمدرسة الواقعية والتحديثات المستمرة لطبيعة الفروض الخاصة بها والمتعلقة بالمعضلة الأمنية، فيما ناقش المبحث الثاني رؤية المدرسة الواقعية للمعضلة الأمنية، وعالج المبحث الثالث تفاعل المدرستين الواقعية والليبرالية مع الحرب الروسية الأوكرانية من حيث تفسيرهما لأسباب الحرب وطرق التعامل معها.

المبحث الأول: التحولات المفاهيمية في النظرية الواقعية: مراجعة نقدية لفهم المعضلة الأمنية

شكّلت النظرية الواقعية، بمختلف تياراتها، إحدى الركائز التفسيرية الأكثر تأثيرًا في حقل العلاقات الدولية، لا سيّما في ما يتعلق بفهم دوافع الصراع والحرب، وتحديدًا ما يُعرف بـ"المعضلة الأمنية". إذ انطلقت الواقعية من افتراض أساسي مفاده أن البيئة الدولية الفوضوية تفرض على الدول أن تسعى إلى تعظيم قوتها بوصفها السبيل الوحيد لضمان البقاء، ما يؤدي تلقائيًا إلى نشوء حالة من انعدام الثقة والتوجس المتبادل بين الفاعلين الدوليين.

غير أنّ سلسلة من التحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي، خصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة، كشفت عن ثغرات معرفية بنيوية في الفرضيات التقليدية للواقعية، لا سيّما تلك التي قدّمت المعضلة الأمنية باعتبارها نتيجة حتمية لطبيعة النظام الفوضوي. وقد تعرّضت الواقعية إلى انتقادات واسعة لفشلها في التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفيتي، أو تفسير انحسار بعض النزاعات

التقليدية ضمن البيئات متعددة الأقطاب، مما دفع العديد من منظّريها إلى مراجعة داخلية لمفاهيمها ونماذجها التفسيرية.

وقد أفضت هذه المراجعات إلى ظهور تيارات فرعية أكثر مرونة، كـ"الواقعية الدفاعية"، و"الواقعية الهجومية"، و"الواقعية الجديدة الكلاسيكية"، في محاولة لتجاوز أوجه القصور في المقاربات السابقة، والتكيف مع ظواهر جديدة، كالفاعلين من غير الدول، وشبكات العولمة، وتبدل الأولويات الاستراتيجية للدول.

وفي هذا السياق، يسعى هذا المبحث إلى تقديم مراجعة نقدية للتحولات المفاهيمية التي طالت النظرية الواقعية، وتحليل مدى كفايتها في تفسير مفهوم المعضلة الأمنية في ضوء الديناميات الجديدة للعلاقات الدولية، مع الإشارة إلى التفاعلات التي أثّرت على إعادة صياغة هذا المفهوم وتفسيراته المختلفة.

أولاً: إشكاليات الواقعية البنيوية في فهم نهاية الحرب الباردة وتحولاتها اللاحقة

من غير المُمكن تجاهل المأزق الذي واجهته نظريات الواقعية السياسية وتحديداً الواقعية البُنيوية (Structural Realism)، في أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين بتعرضها لإنتقادات شديدة لفشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بالطريقة التي انتهت بها بدون حرب، وذلك عندما قرر الإتحاد السوفيتي الإنسحاب من هذا الصراع سلمياً وتفكيك إمبراطوريته بملء إرادته، إلى الحد الذي بدا فيه وكأنّ هذه النظرية أثبتت عدم صحة فروضها لأن السلوك السوفيتي، التخلي التدريجي عن مركز القوة، تناقض بشكل صارخ مع الإفتراض المركزي للنظرية الذي يُشدد على أنّ الدول تسعى لبناء المزيد من القوة وتجميعها لتحقيق الشعور بالأمن ومواجهة تهديدات البقاء (Survival).

تُعد الواقعية واحدة من أهم النظريات التي ناقشت طوال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية مفاهيم مركزية في العلاقات الدولية وقدمت تصورات مُحكمة حول الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مُعطيات أساسية تُمثل جزءً مهماً من كيانها مثل القوة والمصلحة. وأنّ الأسس التي وضعتها المدارس المُختلفة للواقعية كانت مُهمة وقادرة على تفسير المتغيرات التي تلحق بالعالم، ومن ضمنها معضلة الأمن وما ترتبط بها من حروب، وأنّ الأعمال المميزة لعدد من منظري الواقعية

ممن كان لديهم بالفعل "رؤى" حول الكيفية التي تتصرف بها الدول في ظل فهمها لحقائق القوة والمصلحة والتحالفات كان من المستحيل إنكار آثرها في أدبيات السياسة الدولية مثل الآراء والطروحات التي قدمها عدد من علماء الواقعية من أمثال (هانز مورغنثاو–Morgenthau) و(ريمون آرون–Aron) و(كينيث والتز–Waltz)[1]، والتي كانت موضع قبول من قبل المُجتمعين الأكاديمي والسياسي بسبب أبعادها المفاهيمية وتصوراتها النظرية.

مع ذلك، نجد أنّ العيوب المعرفية العديدة التي إنطوت عليها مدارسها المُتعددة مثلما إتضح بمرور السنوات في عدم الإتفاق بين روادها على إفتراضات محددة، أو أنّ علماؤها لا يشتركون في تعريفات مُوحدة للمفاهيم الأساسية التي يستخدمونها لبناء المتغيرات، كُل هذا عرضها لإنتقادات شديدة كانت مصحوبة بدعوات لإهمال هذا النهج في التفكير.

لقد سمحت التعريفات الفردية للمصلحة الوطنية (National Interest) والقوة (Power) وتوازن القوى (Balance of Power) والقطبية (Polarity) بمجموعة واسعة غير مقبولة من المعاني والمصطلحات المفاهيمية والتشغيلية والتي جعلت من الصعب إختبار المقترحات الواقعية مقابل الأدلة المستمدة من حالات مُحددة، وهذا خلاف ما تتطلّبه النظريات القابلة للإختبار من ضرورة وجود تعريفات (مفاهيمية–Conceptual) و(تشغيلية–Operational) دقيقة لمتغيراتها التابعة والمستقلة، وأنّ هذه التعريفات يجب أن تكون دقيقة في نصها على كيفية قياس المتغيرات أو تحديد وجودها. بمعنى آخر، أنّ النظريات الواقعية، لم تكُن تلبي هذه الشروط، وأن البعض من فروضها تتقاطع مع التطورات التأريخية. على سبيل المثال، جادل (ريتشارد ليبو–Lebow)، وهو من أشد منتقدي الواقعية، أنّ النظرية حاولت تفسير تخلي الإتحاد السوفيتي عن إمبراطوريته مترامية الأطراف ودوره القيادي كقوة عظمى بمحض إرادته، بأثر رجعي على مستوى الوحدة، أي إرجاع مُسببات الحدث إلى متغيرات داخلية لا علاقة لها بهيكل النظام الدولي وقيوده، وأنّ نقاط الضعف المفاهيمية والتجريبية لهذه التفسيرات أثارت إشكاليات خطيرة للنظريات الواقعية القائمة[2].

كذلك، حاجج (ليبو) أنّ الواقعيون يزعمون أنّ فوضى النظام الدولي تُشكل سلوك الدول وتجعلها تتصرف على هذا الأساس، بينما بيّنت العلاقات الدولية أنّ الخوف من الفوضى وعواقبها ما بعد الحرب الباردة شجع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسة على تعديل سلوكها وتثبيط هدفها المتمثل بالعمل على تغيير هذا الهيكل، وإنّ مجتمع الأمن التعددي الذي نشأ بين القوى الصناعية

الديمقراطية هو جزئياً نتيجة لهذه العملية، ما يعني أنّ هذا المجتمع ونهاية الحرب الباردة قدما دليلاً على أن الدول قادرة على الخروج من معضلة الأمن على خلاف ما تدعيه نظريات الواقعية. لهذا أبدى (ليبو) رأيه بأنّ "الواقعية الجديدة، أكثر النظريات وعياً بذاتها علمياً، لكن فروضها غير كافية بشكل خاص في مواجهة العديد من الظواهر"[3].

على ما يبدو أنّ مناخ الهزيمة التي لحقت بالإتحاد السوفيتي قد إنسحب على مُنظري المدارس الواقعية أنفسهم بحيث بدأوا ما يُشبه المراجعة الفكرية للكثير من الفروض الأساسية التي كانت تُشكل جوهر نظرياتهم، وباتوا يميلون إلى القبول بفكرة أنّ القوى العظمى لم تعد تنظر إلى بعضها البعض كمنافسين عسكريين مُحتملين (Potential Military Rivals)، بل كأعضاء في أسرة أممية، أو أعضاء فيما يُسمى أحياناً بـ(المجتمع الدولي–International Community). وأنّ آفاق التعاون أخذت تتعزز بكثرة في هذا العالم الجديد الواعد، وهو عالم بدا من المرجح أن يحقق المزيد من الرخاء والسلام لجميع القوى العظمى. هكذا أخذت الواقعية التي كانت تُمثل مدرسة فكرية لطالما تبنت آراءً متشائمة حول آفاق السلام بين القوى العظمى، تُبدي نوعاً من الإقتناع بالتفاؤل السائد في عقد التسعينيات الماضي، وهو ما كشف عنه أحد رواد هذه المدرسة، وهو (تشارلز غلاسر–Glaser)، الذي يعمل إستاذاً في جامعة (جورج واشنطون) ويُعد من أنصار (الواقعية الدفاعية–Defensive Realism)، عندما نشر مقالاً في منتصف التسعينيات بعنوان (الواقعيون كمتفائلون–Realists as Optimists)[4] والذي جادل فيه بالحاجة إلى تصحيح بعض الفروض السابقة ذات الصلة بالتعاون والأمن بين الدول الكُبرى.

كذلك وعلى ذات المنوال، أقرّ (جيمس روزيناو–Rosenau)، وهو من أشهر علماء السياسة في الولايات المتحدة، بالحاجة إلى التخلي عن الكبرياء والإعتراف بالأخطاء التي شابت نظريات الواقعية، إلى الحد الذي إنتقد فيه المُدعين بالمعرفة الذين يرفضون التعلم من الأخطاء، في إشارة منه إلى الواقعيين الذين كانوا ما يزالون مُتمسكين بنظرياتهم. وعلى حد رأي (روزيناو) أنّه من اللائق على العلماء التعلم من الأخطاء التي يقعون فيها: "لم نفقد فقط، كإنضباط أكاديمي، توقع نهاية الحرب الباردة، بل أهدرنا أيضاً فرصة التعلم من أخطائنا"[5]. وهذا دلّل على إعتقاده بأنّ أي نظرية سياسية يجب أن تكون خاضعة للتطور ومواكبة للتغيير، في طعن منه بحقيقة إدعاء القُدرة على الوصول إلى إفتراضات قطعية وحاسمة بخصوص السياسة الدولية.

الأكثر من ذلك، مع إقرار (روزيناو) بأهمية العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة، بدأ بالعمل في وقت مُبكر وقبل الإنهيار الرسمي للإتحاد السوفيتي ومع ظهور طلائع عالم جديد، بتحدي الإفتراضات الواقعية التقليدية بخصوص القوة والفاعلين الرئيسيين من خلال تطوير نظريته التي باتت تُعرف بـ(ما بعد الدولية–Post–internationalism) أو (نظرية الإضطراب–Turbulence Theory)[6]، والتي باتت المصدر لدُعاة العولمة (Globalization) في مُحاججاتهم المُستمرة عن تغير الهياكل في النظام الدولي وصعود فاعلين جُدد. لقد جادّل (روزيناو) في نظريته بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية والترابط المتزايد للعالم، من خلال عمليات مثل العولمة، أعادت تشكيل السياسة الدولية، وأن الدول لم تعد الجهات الفاعلة الوحيدة أو الرئيسة، وهو ما عُدّ نسفاً لأهم إفتراضات المدرسة الواقعية.

لكن إزاء هذه الأصوات الداعية إلى إعادة النظر في بعض المُسلّمات التي قامت عليها نظريات الواقعية، كان البعض من العلماء يعتقدون أنّ هناك حقائق أساسية في النظام الدولي يُمكن أن تشهد بعض التغيير في سماتها العامة بسبب من تبدل الظروف الدولية لكن أسسها تبقى ثابتة ويُمكن ان تستعيد صورتها الأصلية فيما بعد. لهذا جادل الواقعين أنّ الادعاء بتطهير النظام الدولي من التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى هو إدعاء خاطئ، وهو ما دفع (روبرت جيرفيس–Jervis)، الذي يُعد من مُنظري الواقعية، إلى أن يُقدم في صيف عام 1999، فرضية دافع بها عن مُسلّمات النظرية من خلال التأكيد على أنّ هناك أدلة كثيرة تُدلل على أنّ وعد السلام الدائم بين القوى العظمى لم يُولد بعد. كانت مُحاججة (جيرفيس) وقتئذ مُستندة على فكرة أنّه على الرغم من زوال التهديد السوفيتي، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو مائة ألف جندي في أوروبا، ونفس العدد تقريباً في شمال شرق آسيا، وأنها تفعل ذلك لأنها تدرك أن تنافسات خطيرة ستنشأ على الأرجح بين القوى الكبرى في هذه المناطق إذا إنسحبت القوات الأمريكية. علاوة على ذلك، لا تزال كل دولة أوروبية تقريباً، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، تُكنّ مخاوف عميقة، وإن كانت مكتومة، من أن ألمانيا، إذا ما خرجت عن رقابة القوة الأمريكية، قد تتصرف بعدوانية، ولعل الخوف من اليابان في شمال شرق آسيا أعمق، وهو بالتأكيد أكثر شيوعاً. وأخيراً على حد إعتقاد (جيرفيس)، فإن إحتمال وقوع صِدام بين الصين والولايات المتحدة بشأن تايوان ليس بعيداً.

هذا لا يعني أن مثل هذه الحرب واردة، لكن هذا الاحتمال يُذكرنا بأن خطر حرب القوى العظمى لم يختف بعد[7].

يُمكن القول أنّ الواقعيين في إطار مُجادلتهم بصِدق بعض الفروض التي حملتها نظرياتهم، أنّهم لم يكتفوا برفض هذه الإنتقادات التي طالتهم والزعم أكثر أن سلوك القوى العظمى منذ عام 1945 يتوافق مع نظرياتهم فحسب، بل الأكثر من ذلك، جادلوا أنّ التغييرات الدولية الأخيرة جعلت الواقعيين أكثر صلة بتفسيرهم لحقل العلاقات الدولية، وأنّ النظام الدولي جارٍ في تحوله من ثنائي القطبية إلى متعدد الأقطاب وسيكون الصراع أكثر حدةٍ، وسيعمل على حث الدول أكثر على إمتلاك أسلحة نووية[8]، وأنّ الظروف الراهنة تستدعي ليس إلغاء النظرية الواقعية بل تطويرها وتحديثها بما ينسجم مع طبيعة التغيير.

إن الواقعية ومنذ ما يزيد عن ثلاثة عقود ما تزال تُدافع عن تصوراتها حول عالم ما زال يفتقر للأمن بسبب المخاوف والشكوك التي لا يُمكن أن تُلغى حتى وأن هدأت مؤقتاً. وإنّ ما جعل الواقعية مستمرة بنسختها الكلاسيكية الأولى لتظهر بعدها الواقعية الجديدة أو البنيوية (Structural Realism) نهاية السبيعنيات من القرن الماضي ومن ثم الواقعية الجديدة الكلاسيكية (Neo-Classical Realism) نهاية عقد التسعينيات، ومن بعدها الواقعية الهجومية والدفاعية، إنّما يُبين مستوى الحيوية والديناميكية التي إنطوت عليها النظريات من جهة وإنّ الظهور المتواتر للتحديثات التي تحاول كل منها أن تحل محل الأخرى هو لسد الفجوات والعيوب في النظريات السابقة ومحاولة الوصول الى نظرية مكتملة من جهة أخرى. كُل هذا يُفسر على أنه محاولات حثيثة تُبذل لحل المعضلات المعرفية المتعلقة بمصداقية الإفتراضات الأساسية ومواكبة للتغيرات المستمرة، وما يعنيه ذلك من أنّ العالم غير جامد بحيث تصلح نظرية واحدة لتفسيره بل أنه متغير ولا بد من مواكبة التغييرات وتطوير ذخائر معرفية تكون قادرة على اللحاق بالظواهر المتغيرة وتفسيرها، لا سيما ما يتعلق منها بالمعضلة الأمنية والطريقة التي تُدرك بها الدول هذه المعضلة وتتفاعل معها.

من وجهة نظرنا، يُمكن أن نرِد الإخفاقات التي شابت الواقعية إلى حالة طبيعية متعلقة بواقع المجال الأكاديمي للعلوم الإنسانية والنظريات التي تُنتجها والتي تفتقر إلى الإطار التجريبي. لهذا السبب، نجد أنّ الإخفاقات التي كانت تتعرض لها المدارس السياسية المختلفة، ومن ضمنها

الواقعية والسلوكية، في تفسير وتوقع الكثير من الظواهر هي مسألة طبيعية وأنّ هذه الحالة تبدو سمة عامة للعلوم السياسية في إنعدام القدرة المطلقة على ضبط إجراء دراسات تجريبية للوصول إلى نتائج نظامية مثلما هو الحال مع العلوم التطبيقية، وأن هذه السمات كانت تُفضي إلى ظهور آفاق إنضباطية وطرائق جديدة في الدراسة إستجابة للظروف السياسية المتغيرة[9]. وبشكل عام، كانت هذه العثرات تؤكد أنّ هذه الحقول الأكاديمية كانت في حركة مستمرة من الإضافة والتطوير وأن النظريات غالباً ما كانت تعمد إلى محاولة ردم الفجوات التي تظهر فيها من خلال عملية التحديث للفروض والأسس التي تقوم عليها.

ثانياً: تصورات الواقعية الهجومية للقوة

مع أن المدرسة الواقعية واجهت سيل من الإنتقادات التي كشفت عن طبيعة معضلتها المعرفية وحدود قدرتها في وضع فروض تكون قادرة على تفسير سلوكيات وظواهر سياسية، إلا أنّ هذا لا يلغي حقيقة أن إسهاماتها في إيضاح وتفسير مبادئ وقواعد أساسية في العلاقات الدولية كانت على درجة عالية من الأهمية لا سيما ما يتعلق بفروضها (Hypothesis) عن القوة والمصلحة التي على ما يبدو حافظت على قدر من الثبات رغم تغير الظروف والتحول في هياكل النظام الدولي.

دائماً ما كانت تُوصف طروحات الواقعية بأنّها متشائمة لأنها دافعت، وما زالت، عن حقيقة مُحزنة وهي أنّ السياسة الدولية كانت دائماً عملاً قاسياً وخطيراً، ومن المرجح أن تظل كذلك. وتتفق جميع مدارس الواقعية على أنّ القوة تُعد هدف ثابت لجميع الدول التي ترغب في البقاء في ظل نظام فوضوي، وأنّ رغبة الدول في إكتساب وحيازة المزيد من القوة ليس من أجل ضمان البقاء فقط، ولكن أيضاً من أجل أن تزدهر في النظام الدولي الذي تُقيده الفوضى (Anarchy)، أي أن الهدف هو تعظيم حصتهم من القوة العالمية بسبب الطبيعة الهيكلية لعدم المساواة في مصادر القوة.

ويُعد العالم الأميركي (جون ميرشايمر–Mearsheimer) من أشد المدافعين عن النظرية الواقعية وطروحاتها، وكانت له إسهامات مُميزة في تحديث النُسخة (البُنيوية) من النظرية الواقعية من خلال تطويره لمفهومه الخاص الذي أسماه بـ(الواقعية الهجومية–Offensive Realism). في نظريته، تحدى (ميرشايمر) التفاؤل الذي ساد خلال عقد التسعينيات بشأن العلاقات بين القوى

العظمى والذي شبهه البعض بأنه (سلام دائم–Perpetual Peace)، وطرح عدداً من الحجج حول سلوك القوى العظمى تجاه بعضها البعض، مؤكدًا أنها تسعى إلى إغتنام فرص إكتساب النفوذ على حساب بعضها البعض، مثلما جادل بأن الأنظمة متعددة الأقطاب أكثر عرضة للحرب من الأنظمة ثنائية القطب، وأن الأنظمة متعددة الأقطاب التي تضم دولاً قوية للغاية، دولاً مُهيمنة محتملة، هي أخطر الأنظمة على الإطلاق[10].

حسب وجهة نظره، أنّه على الرغم من أن شدة المنافسة بين القوى العظمى تتزايد وتضعف، إلا أنها تخشى بعضها البعض وتتنافس دائماً مع بعضها البعض على السلطة. إنّ الهدف الرئيسي لكل دولة هو تعظيم حصتها من القوة العالمية، مما يعني إكتساب القوة على حساب الدول الأخرى. لكن القوى العظمى لا تسعى فقط إلى أن تكون الأقوى بين جميع القوى العظمى، على الرغم من أن هذه نتيجة مرحب بها، بل أنّ هدفها النهائي هو أن تكون القوة المهيمنة، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام. نادراً ما ترضى القوى العظمى بالتوزيع الحالي للقوة، على العكس من ذلك، تواجه حافزاً دائماً لتغييره لصالحها بإستخدام القوة إذا وجدت أن ذلك ممكن بتكلفة معقولة[11].

في بعض الأحيان، تكون تكاليف ومخاطر محاولة تغيير ميزان القوى هائلة، مما يُجبر القوى العظمى على إنتظار ظروف أكثر ملاءمة. لكن الرغبة في مزيد من القوة لا تتلاشى إلا إذا حققت الدولة هدفها النهائي المتمثل في الهيمنة. وبما أنه من غير المرجح أن تحقق أي دولة الهيمنة العالمية، فإن العالم محكوم عليه بالتنافس الدائم بين القوى العظمى، وعلى حد قوله: "هذا السعي الدؤوب للقوة يعني أن القوى العظمى تميل إلى البحث عن فرص لتغيير توزيع القوة العالمية لصالحها... ببساطة، القوى العظمى مهيأة للهجوم"[12].

إن إحدى إفتراضات (ميرشايمر) بخصوص نظريته عن "الواقعية الهجومية" هي إهتمام الدول الكُبرى والعظمى بالموازنة (Balancing)، بإعتباره خاصية تعكس سلوك الدولة وتصميمها على زيادة قدراتها العسكرية بمفردها أو بالتنسيق والتحالف مع دول أخرى، من أجل تحقيق ميزة الردع، وهذه مسألة تهتم بها الدول أكثر من إهتمامها بإقامة التوازنات (Balances) التي تعكس النتائج وتحديداً توازن القدرة العسكرية في النظام الدولي[13].

لقد إستولت المعضلة الأمنية وعلاقتها بتوزيع القوة في النظام الدولي على إهتمامات (ميرشايمر)، من ناحية أنّ الإضافات النوعية التي أجراها على نظريته كان يُراد بها تلبية هذا

الفهم وأن تعكس إهتماماته وقناعاته التي على ما يبدو لم تكُن موضع قبول وترحيب من قبل الكثير من المختصين. لقد أعطى (ميرشايمر) في نظريته تركيزاً أكبر على هيكل السياسة الدولية والمعضلة الأمنية الناتجة عنه كعامل توضيحي لسلوكيات الدول وتفاعلاتها وسبب تفضيلها لسلوك "الموازنة"، وأنّ الطبيعة القاتمة لإستنتاجاته وتصوير النظام الدولي على أنه ساحة تنافس لا هوادة فيه على القوة كانت مختلفة كلياً عن نسخة (كينيث والتز) المُلطّفة والأكثر اعتدالًا، بل أنّ إستنتاجاته كانت أكثر قرباً من التحليلات المتشائمة لشخصيات من المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال (راينهولد نيبور–Niebuhr)، و(إدوارد كار–Carr)، و(جورج كينان–Kennan) و(هانز مورغنثاو–Morgenthau) و(هنري كيسنجر–Kissinger)[14].

كذلك أظهر (ميرشايمر)، في الواقعية الهجومية، إنحرافاً واضحاً عن نظرية (والتز) البنيوية[15] عندما إعتبر موقع الدولة الجغرافي متغيراً وسيطاً على مستوى الوحدة (Unit Level) يُمكن أن يُحدد بعض النتائج وهذا يكسر بوضوح معتقد (والتز) السابق الذي آمن أنّ التوزيع الدولي لقدرات القوة هو المتغير الوحيد للنتائج، وبهذا العمل أدرج (ميرشايمر) الجغرافيا السياسية كمتغير نظامي غير هيكلي رغم أنها مسألة بعيدة عن التقليد الواقعي بمختلف صوره[16].

لم يتفق العديد من العلماء مع آراء (ميرشايمر)، فيما يتعلق بمفهوم (الواقعية الهجومية) كإتجاه جديد ضمن الواقعية البُنيوية، إذ رفض (جون فاسكويز–Vasquez) بعض إفتراضات (ميرشايمر) بقوله "أنّ الدول ببساطة لا تنخرط في الموازنة مع هذا النوع من الإنتظام الذي تفترضه الواقعية البُنيوية"[17]، بينما خلُص (بول شرودر–Schroeder) إلى "أنّ ادعاءات الواقعية البُنيوية الهجومية حول إنتشار التوازن في السياسة الدولية لا تصمد أمام التدقيق التاريخي"، ونصح المؤرخين الدوليين بعدم تبني نموذج الواقعية الجديدة[18]، كما أبدى (دانيال نيكسون–Nexon) حُكماً على أنّ "التوازن في نظرية القوة، على الأقل في متغيراتها الواقعية الجديدة الأقوى، لا يُمكنها تحمل الوزن المشترك للحجج والأدلة في الأدبيات"، على الرغم من إقراره بأنّه قد تكون هناك "قضية للحفاظ على توازن ضعيف في نظرية القوة[19].

على خلاف الآراء السابقة التي إنتقدت إسهامات (ميرشايمر)، أبدى كُل من (جوزيف بارينت–Parent)، و(سيباستيان روزاتو–Rosato) قناعتهما بأنّ الواقعية الهجومية تُقدم تفسيراً مقنعاً لسلوك القوة العظمى في الموازنة، وأنّ هذه القوى تمنح تركيزاً كبيراً للحاجة إلى نظام المساعدة

الذاتية (Self-help). وطالما أنّ القوى الكُبرى والعظمى تولي أهمية بالغة لمعرفة نوايا الآخرين وتُدرك أنّه لا توجد سلطة أعلى لحمايتهم، فضلاً عن أنّ هذه القوى متمسكة بإعتقادها أنّه يجب عليها توفير أمنّها الخاص، لهذا تعتمد بلا هوادة على زيادة التسليح وتقليد الممارسات العسكرية الناجحة ونادراً ما تلجأ إلى التحالفات من أجل أمنها. بعبارة أخرى، "تعمل هذه القوى على الموازنة باستمرار من خلال الوسائل الداخلية ونادراً ما يتم ذلك من خلال الوسائل الخارجية. ولكون السياسة الدولية عملاً غير مؤكد ومحفوف بالمخاطر، فإنّ القوى العظمى تستثمر في القدرات التي تمتلكها، دون المراهنة على ما يتعهد به الآخرون"[20].

قد تبدو النظرية غير ملائمة لدراسة واقع القوى الاقليمية ليس لأنّ (ميرشايمر) خصصها لتحليل سلوكيات القوى العظمى وهذا واضح في تناوله لحالات مُحددة عبر التاريخ*، بل لأنّ بعض منتقديها إعتبر الحالات التي تناولتها الدراسة كانت إنتقائية بشكل تعسفي، ويُراد به التأكيد على صحة فروض النظرية، وأبدو شكوكاً في صحة فروضها لو أن الدراسة توسعت أكثر وشملت دولاً وحالات أخرى مثل الصين وفرنسا[21]. مع ذلك، كانت نظريته عن (الواقعية الهجومية) ذات معنى وقيمة في سعيها لفك التعقيد في سلوكيات الدول سيما العظمى منها، وتوفير ذخيرة تصورية لفهم هذه السلوكيات، وعلى حد رأي (براندون فاليريانو–Valeriano) "تعتبر نظرية الواقعية الهجومية وصفية من حيث أنها تصف كيف تصرفت الدول في الماضي، وتعليمية من حيث أنها تقترح كيف ينبغي للدول أن تُدير السياسة الخارجية"[22].

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية في النظرية الواقعية: بين حتمية الصراع وإمكانات التكيّف

تُعدّ المعضلة الأمنية من أكثر المفاهيم مركزية في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، لما لها من دور في تفسير آليات التفاعل العدائي بين الدول في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى وغياب سلطة عليا ناظمة. وتنطلق الواقعية من فرضية أساسية مؤداها أن سعي الدول إلى تعزيز أمنها – عبر التسلح أو بناء التحالفات – يُفسر من قبل الأطراف الأخرى على أنه تهديد محتمل، ما يؤدي إلى سباق تسلح وتصعيد متبادل.

* ركّزت دراسة (ميرشايمر) على اليابان، من بداية إصلاحات "ميجي" في القرن التاسع عشر إلى الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وألمانيا، من "بسمارك" منتصف القرن التاسع عشر حتى هزيمة "هتلر"، والإتحاد السوفيتي، من 1917 إلى 1991، وبريطانيا العظمى، من 1792 إلى 1945، والولايات المتحدة، من 1880 إلى 1990، كما تضمنت الدراسة مراجعة لسلوك إيطاليا (1861-1945)، وتركيزاً خاصاً على سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

غير أن تفسير هذه المعضلة لم يكن موحدًا داخل المدرسة الواقعية، فقد تبنت الواقعية الهجومية تصورًا يُسلم بحتمية الصراع نتيجة لانعدام الثقة وتضارب المصالح، في حين رأت الواقعية الدفاعية إمكانية التكيّف مع هذه المعضلة من خلال الترتيبات الأمنية وآليات الردع المتبادل.

في هذا المبحث، نسعى إلى تحليل الأسس المفاهيمية التي بنت عليها الواقعية تصورها للمعضلة الأمنية، مع إبراز الفروقات بين تياراتها، وتقييم قدرتها على تفسير سلوك الدول في أوقات الأزمات. ويُشار إلى أن الواقعية تُعد من أقدم وأهم النظريات في حقل العلاقات الدولية، وقد شكلت الإطار التفسيري المهيمن لفترات طويلة، لاسيما في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تمركزت أدبياتها حول مفهوم الأمن بوصفه المحور الرئيس في التفاعلات الدولية.

لقد كانت غزارة الإنتاج النظري الواقعي حول الأمن سببًا في أن يُنظر إلى المعضلة الأمنية كأحد الأطر التفسيرية المستقلة داخل النظرية الواقعية، حتى بدت وكأنها تمثل فلسفة قائمة بذاتها في تحليل العلاقات الدولية[23].

ومن وجهة نظر المدرسة الواقعية، فإن غياب الأمن هو المشكلة الجوهرية في النظام الدولي، الذي تصفه بأنه نظام فوضوي لا تحكمه سلطة مركزية عليا، مما يدفع الدول إلى تبنّي سياسة "المساعدة الذاتية(Self-help)" كقاعدة للسلوك، من خلال اعتمادها على ذاتها في تعزيز أمنها، لعدم إمكانية الوثوق بأي طرف آخر للقيام بهذه الوظيفة[24].

برزت أولى المجادلات النظرية حول مفهوم المعضلة الأمنية في ذروة الحرب الباردة، لا سيما خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، من خلال كتابات بارزة سعت إلى توسيع هذا المفهوم وتطبيقه في تفسير التهديدات المتبادلة. وقد أسهمت أعمال (هربرت باترفيلد–Butterfield) و(جون هيرز–Herz) و(روبرت جيرفيس–Jervis) رائدة في هذا الجانب وأُريد بها توسيع مفهوم المعضلة الأمنية وتطبيقه لمعالجة العديد من الأسئلة الأكثر أهمية في نظرية العلاقات الدولية وسياسة الأمن[25].

إن الفلسفة التي عكستها معضلة الأمن أو المأزق الأمني (Security Dilemma) تدور حول كيف أنّ الإجراءات التي تتخذها دولة ما لتعزيز أمنها، مثل زيادة التسلح، ووضع القوات العسكرية في حالة تأهب، وتشكيل تحالفات جديدة، تميل إلى جعل الدول الأخرى إلى الشعور

بأنّها أقل أمناً، ما يدفعها إلى الرد بالمثل. والنتيجة المترتبة على ذلك هي سباق تسلح مُستمر ودوامة عداء متصاعدة، لا تترك أياً من الطرفين في وضع أفضل مما كان عليه في السابق.

لقد وجدت معضلة الأمن فهم متباين لها لدى رواد المدارس الواقعية نفسها التي تفرعت إلى واقعية كلاسيكية وبُنيوية ودفاعية وهجومية. من جهة، يرى الواقعيين الدفاعيين أنّ معضلة الأمن هي التي تجعل التعاون الحقيقي بين الدول ممكناً، وبما يتجاوز التحالف العابر في مواجهة عدو مشترك[26]. بمعنى أنّ الدول التي تتفهم مخاوف بعضها تنحو بإتجاه وضع ترتيبات مُشتركة تحاول بها ضبط درجة التهديد التي يمثلها كُل طرف تجاه الآخر، وهذا المنطق تبناه (روبرت جيرفس) ودافع عنه معتبراً أن الواقعية الدفاعية يُمكن أن تحقق التعاون في ظل المعضلة الأمنية والتكيف معها. ويُمكن النظر إلى الترتيبات التي تم الإتفاق عليها بين الإتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المُتحدة في عقد السبعينيات من القرن العشرين فيما سُمي بعصر الوفاق أو الإنفراج عندما تم الإتفاق على عقد معاهدات الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى بمثابة مؤشر على التعاون الثنائي في ظل المعضلة الأمنية.

ولكن بالنسبة للواقعيين الهجوميين، الذين يؤمنون بأنّ الدول بطبيعتها عدوانية وتفترض الأسوء في نوايا الآخرين وأن الدولة لديها شهية لا تشبع للسلطة والهيبة والهيمنة والمجد، فإن المعضلة الأمنية تجعل الحرب حتمية و"عقلانية". وفلسفة الواقعيين الهجوميين تدور حول أنّ عدم إكتراث الدول بالمخاوف الأمنية لدولة ما يدفع الدولة المُهدَدة، أي التي تستشعر التهديد، إلى إعتماد الحرب كخيار لمعالجة المعضلة الأمنية في حال توافرت لها مصادر القوة من جهة وفي حال توقعت أن خيار الحرب يُمكن ان يعمل على تصحيح ميزان القوة بينها والدول الاخرى من جهة أخرى[27]، مثلما هو الحال مع الحرب الروسية في أوكرانيا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الواقعيين لم يكُونوا هم العلماء الوحيدين الذين إستخدموا هذا المفهوم. إذ أبدى علماء الليبرالية الجديدة إهتماماً واضحاً بهذه المعضلة أيضاً وشاركوا الواقعيين بعض مخاوفهم إلى الحد الذي زعموا فيه أنّ إحدى وظائف المؤسسات الدولية تتلخص في تخفيف معضلة الأمن[28]. لقد زعم الليبراليون أنّ إنتشار المؤسسات الديمقراطية في العالم يعمل على التخفيف من حدة المعضلة الأمنية بإعتبار أنّ الديمقراطيين لا يُقاتلون بعضهم، وأن وجود المؤسسات التي تتقاسم قيم مُشتركة ستعمل على إزالة المخاوف والتوترات التي تملكها الدول تجاه

بعضها وتُقلل من فرص ظهور سياسات متعارضة تحمل في طياتها تهديدات[29]. وأيضاً أكد البنائيون (Constructivists)، الذين يُبدون تركيزاً مُكثفاً على التقاليد والثقافة والمعايير الإجتماعية ودورها في تشكيل الهوية والسلوك الخارجية، أكدوا على أنّ تخفيف معضلة الأمن هو إحدى القنوات التي يمكن من خلالها إعادة تشكيل الهوية للدول وإعادة تنظيم الفوضى (Anarchy) السائدة في النظام العالمي[30].

إن إسهامات المدرسة الواقعية في تحليل إصول وجذور معضلة الأمن ما بين الدول كانت من الأهمية والأثر أنه بات من المُمكن إسقاط شروحاتها في هذا الجانب على ظاهرة الحرب لفهم مُسبباتها. فالحرب من وجهة نظر المدرسة الواقعية هي نتاج للمعضلة الأمنية وبالتالي تحليل الحرب وفق منظور الواقعية يُسهم في فهمها ويسلط الضوء على مخاوف الدول التي بادرت بدخول الحرب، مثلما أنّ هذا الفهم قد يُساعدنا في الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ هناك إحتمالات عالية لحل هذه المعضلة بتلبية فروض الواقعية نفسها والطروحات التي قدمتها.

بالنسبة للواقعيين عموماً وفي إطار تفسيرهم للطريقة التي تتنامى بها المُعضلة الأمنية، قد آمنوا بحقيقة أنّ الجهود التي تبذلها الدول للتعامل مع ما تعتبره مشكلة أمنية محتملة لم تُسفر إلا عن تعزيز المخاوف الأمنية للدول الآخرى، مما يعمل على إثارة رد فعل تُعزز بشدة من مخاوفها الأصلية. إذ يرى كل طرف أنّ ما يقوم به هو مجرد رد فعل دفاعي بحت على السلوك المُهدد للطرف الآخر، وسرعان ما يصبح تحديد "من بدأه" مستحيلاً عملياً. الفكرة الأساسية التي يؤمن بها الواقعيين هي أنّ السلوك العدواني، مثل إستخدام القوة، لا ينبع بالضرورة من دوافع شريرة أو عدوانية، أي الرغبة الخالصة في الثروة أو المجد أو السلطة لذاتها. ومع ذلك، عندما يعتقد القادة أنّ دوافعهم دفاعية بحتة وأن هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة للآخرين، فإنهم يميلون إلى إعتبار رد فعل الخصم العدائي دليلاً على الجشع أو العداء الفطري أو طموحات خبيثة وشريرة لزعيم أجنبي. من المؤكد أن بعض قادة العالم أدركوا هذه المشكلة، واتبعوا سياساتٍ سعت إلى التخفيف من الآثار الوخيمة للمُعضلة الأمنية. فبعد أزمة الصواريخ الكوبية، على سبيل المثال، بذل الرئيس الأمريكي (جون كينيدي–Kennedy) ورئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروتشوف–Khrushchev) جهوداً جادة وناجحة للحد من خطر المواجهات المستقبلية، من خلال إنشاء

الخط الساخن الشهير الذي أريد به أن يكون قناة للتواصل وفهم النوايا بشكل واضح دون سوء تقدير، وكان هذا بداية الجهود الجادة للحد من الأسلحة النووية[31].

إن حجر الأساس الذي إرتكز عليه الواقعيين في بناء فروضهم حول القوة والتحالفات والحرب بشكل عام وحول المعضلة الأمنية بشكل خاص، هو إيمانهم الذي لا يتزعزع أنّ النظام العالمي برُمته يدور حول القوة، وهو فوضوي بطبيعته، وبالتالي، تُستبعد إمكانية تحقيق نظام تحكمه القواعد بشكل مُطلق. وأنّ سمات النظام الدولي وخصائصه تعمل على تعزيز شعور الدولة بالوقع الشديد للمعضلة الأمنية. بالنسبة لهؤلاء الواقعيين، إنّ الفوضى الدولية، إي غياب القدرة على فرض قواعد مُستمدة من سلطة مركزية، تجعل من سياسة المساعدة الذاتية والإعتماد على النفس هاجس مركزي للدول، وبالتالي أنّ السياسات التي تبذلها الدول لتعزيز أمنها ليس بالضرورة أن يكون هدفها أو مقصدها إضعاف أمن الدول الأخرى، لكن الأخيرة في كل الأحوال ستنظر إلى هذه السياسات بشكل مؤكد على أنها تُضر بأمنها، وهذه المُعضلة ستُصّعب على الدول تحقيق مصالحها المشتركة. مع ذلك، من وجهة نظر (روبرت جارفيس) هُناك إمكانية للوصول إلى حل لهذه المعضلة وتحقيق التعاون من خلال إستخدام نهجان يسمحان بالتخفيف من حِدة المعضلة وجعل التعاون أكثر إحتمالاً:

أولاً، يُستخدم نموذج معضلة السجين (Prisoner Dilemma) لإثبات أن التعاون بين الدول يكون أكثر إحتمالاً عندما تكون تكاليف الإستغلال (Costs of Being Exploited) ومكاسب إستغلال الآخرين منخفضة، وعندما تكون مكاسب التعاون المتبادل وتكاليف عدم التعاون مرتفعة، وعندما يتوقع كل طرف من الطرف الآخر التعاون. بشكل ما يُمكن تطبيق هذا النهج على الحرب الروسية الأوكرانية وإستكشاف إمكانية نجاحه.

ثانياً، تتحسن معضلة الأمن عندما يتفوق الدفاع على الهجوم، وعندما تختلف المواقف الدفاعية عن الهجومية. هذان المتغيران، على حدر أي (جيرفيس)، يُمكن أن يُولّدا عوالم أمنية مُحتملة، مثلما يتأثران بالجغرافيا والتكنولوجيا[32].

لقد شدّد (جيرفيس) في مقالته الرائدة هذه، على فكرة أنّه يمكن في بعض الظروف التخفيف من المُعضلة الأمنية من خلال تطوير مواقف عسكرية دفاعية، وخاصة في المجال النووي. ومن هذا المنظور، تُسهم قوات الرد بالضربة الثانية في إستقرار الوضع لأنها تحمي الدولة عبر الردع،

لكنها لا تهدد قدرة الطرف الآخر على الرد بالضربة الثانية. على سبيل المثال، تُسهم غواصات الصواريخ الباليستية في إستقرار القوى لأنها تُوفر قوات هجومية ثانية أكثر موثوقية، لكنها لا تُهدد بعضها البعض. في المقابل، تُزعزع أسلحة القوة المضادة، والقدرات الإستراتيجية للحرب المضادة للغواصات، والدفاعات الصاروخية، الإستقرار لأنها تُهدد قدرة الردع لدى الطرف الآخر، وبالتالي تُفاقم مخاوفه الأمنية.

إن فحوى وجهة النظر هذه تدور حول قابلية الطرفين تطوير قوات دفاعية وهجومية مُتكافئة تضمن إستقرار ميزان القوى بينهما، وإن ميل أحد الطرفين إلى تطوير قدرات دفاعية تكسر من قدرة القوة الهجومية للطرف الآخر سيكون بمثابة هَدم مُتعمد للإستقرار[33]. لعل هذا ما يُفسر سبب التردد الذي إنتاب بعض دول أوروبا وضعف حماسهم لتطوير مشروع (Sky Shield) لأنه كان سيعمل على منحهم ميزة القوة الدفاعية التي تحد من قدرة الصواريخ الهجومية الروسية، وبالتالي ستنظر إليه روسيا بإعتباره تهديد للتوازن الدفاعي بينهما[34].

إن خلاصة المُجادلة الواقعية للمعضلة الأمنية تؤكد على أنّها حالة معقدة من الصعب ضبطها وغالباً ما تكون فريسة لسوء الفهم والتقدير من قبل الأطراف المُتنافسة، لإن شعور الدول بقلق من نمو قوة غريمها أو خصمها يدفعها إلى تكديس القوة ومضاعفة الأسلحة، وحتى إن كانت هذه السياسة ذات أسس أو نوايا دفاعية سوف تفهم على أنها تهديد من جانب آخر. وبشكل عكسي إن الإمتناع عن مقابلة النمو في القوة من الطرف الآخر سيتم تفسيره على أنه ضعف أو تراجع أو تنازل ما قد يوفر إغراءاً للطرف القوي للبدء بسياسات هجومية. وفق هذا المنظور إنّ المعضلة الأمنية يُمكن ان تؤدي إلى الوقوع فيما أسماه أستاذ السياسات الحكومية في جامعة (هارفرد) (غراهام أليسون–Allison) بـ(مصيدة ثيوسيديس–Thucydides Trap)، في إستعارة منه لرؤية المؤرخ اليوناني (ثيوسيديس) الذي كتب عن حرب (البيلوبنيز– Peloponnesian War) والتي نجمت عن سوء فهم للمخاوف الأمنية بين دولتي (إسبارطة) و(أثينا)، وحسب رؤية (ثيوسيديس) " كان صعود أثينا والخوف الذي غرسه ذلك في إسبارطة هو ما جعل الحرب حتمية"[35]. بهذا المعنى، إنّ الإستمرار بتبني سياسات دفاعية لا تحمل معها نوايا عدوانية يُمكن أن يتم تفسيرها بشكل خاطئ من قبل الطرف الآخر ما يؤدي إلى الوقوع في حرب.

ويتضح من خلال التحليل أنّ المعضلة الأمنية تشكل حجر الزاوية في الفهم الواقعي للعلاقات الدولية، حيث تبرز كأحد التفسيرات الجوهرية لسلوك الدول في بيئة دولية غير يقينية. وبينما تُجسّد الواقعية الهجومية هذا المفهوم كمسار يقود حتميًا إلى التصعيد والصراع، فإن الواقعية الدفاعية تُقدّم قراءة أكثر مرونة، تتيح إمكانية تقليل حدّة التهديد من خلال ترتيبات مؤسسية أو تفاهمات ردعية.

وإذ تحتفظ الواقعية بقوتها التفسيرية في حالات الانفجار العسكري، فإن تعدد اتجاهاتها يكشف أيضًا عن تباين في تقدير دوافع الدول وحدود خياراتها. من هنا، تبقى المعضلة الأمنية إطارًا مركزيًا لفهم الديناميكيات الاستراتيجية، مع ضرورة قراءتها ضمن سياقات محددة تفرضها البنية الدولية، وتشكّلها الإدراكات المتبادلة بين الفاعلين.

وبشكل عام، لا تُعد المعضلة الأمنية مجرد إطروحة بدائية في إطار العلاقات الدولية بل تكاد أن تكون نظرية متكاملة الأركان وهو إستنتاج نصل إليه على أساس الأعمال والإسهامات التي قدمها كبار المختصين والتي أثرَت هذا الموضوع بحيث بات من المُمكن إعتبارها مقاربة تفسيرية. إن السعي لتحقيق تراكم القوة على صعيد سلوكيات القوى العظمى أو الكُبرى هو تأكيد لحقيقة التعاطي مع المعضلة الأمنية التي تجد فيها هذه الدول تهديداً لمكانتها.

المبحث الثالث :فهم الحرب الروسية – الأوكرانية في إطار النظريتين الواقعية والليبرالية

تُعدّ الحرب الروسية – الأوكرانية واحدة من أكثر النزاعات المعاصرة تعقيدًا من حيث دوافعها وسياقاتها الجيوسياسية، وقد أعادت هذه الحرب تسليط الضوء على التباين الجذري بين مدرستين مركزيتين في حقل العلاقات الدولية: الواقعية والليبرالية. ففي حين تفسّر الواقعية هذا النزاع من خلال منطق القوة والمخاوف الأمنية المتبادلة في ظل نظام دولي فوضوي، ترى الليبرالية أن الأزمة هي نتاج فشل في ترسيخ القيم الديمقراطية وتعزيز التعاون المؤسسي الدولي.

لقد قدّمت هذه الحرب نموذجًا تطبيقيًا لاختبار مدى صلاحية فرضيات المدرستين، ليس فقط في تفسير دوافع السلوك الدولي، بل أيضًا في توقع مآلات الصراع وتحديد فرص التسوية. فالواقعيون يرون في توسّع حلف الناتو وتجاهل الهواجس الأمنية لروسيا عوامل رئيسة أدت إلى

اندلاع الحرب، بينما يعتبر الليبراليون أن السلوك الروسي يمثل تحديًا مباشراً للنظام الدولي الليبرالي القائم على احترام السيادة والقواعد المؤسسية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مقاربات كل من الواقعية والليبرالية في فهم الحرب الروسية – الأوكرانية، من خلال تفكيك مرتكزاتهما النظرية، واستعراض مواقف أبرز المنظرين، ومناقشة مدى تفسير هذه الطروحات للتطورات الميدانية والسياسية، بما يسهم في تقديم قراءة متوازنة لواحد من أكثر النزاعات تأثيرًا في النظام الدولي الراهن.

أولاً: التفسير الواقعي للحرب الروسية – الأوكرانية

لم يكن مفاجئًا أن يُرجع أحد أبرز منظّري المدرسة الواقعية البنائية، البروفيسور جون ميرشايمر من جامعة شيكاغو، جذور الأزمة الأوكرانية إلى ما أسماه بـ"خطأ الغرب (West's Fault)"، وهو عنوان مقالته الشهيرة التي نُشرت عام 2014 في مجلةForeign Affairs ، عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. وقد أثار هذا الطرح جدلاً واسعًا في الأوساط الأكاديمية، إذ حمّل فيه ميرشايمر الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين المسؤولية الكبرى عن اندلاع الأزمة، مشيرًا إلى أن سلوك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ينسجم مع منطق المدرسة الواقعية، بينما غلب على سياسات الغرب طابع الليبرالية المثالية[36].

دافع ميرشايمر عن وجهة نظر مفادها أن مساعي الغرب لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولا سيما إعلان قمة بوخارست عام 2008 عن نية ضم أوكرانيا وجورجيا، كانت بمثابة استفزاز استراتيجي لروسيا. وقد تضاعفت هذه المخاوف بعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لموسكو، فيكتور يانوكوفيتش، في ثورة مدعومة من الغرب، ما جعل الكرملين ينظر إلى تلك الأحداث كتهديد مباشر لمجاله الحيوي.

وقد أعاد منظّرون آخرون من الواقعيين مثل ستيفن والت، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، التأكيد على هذه الفرضية في كتاباتهم، معتبرين أن الأزمة ما كانت لتتفاقم لو أن الغرب اتبع رؤية واقعية تراعي توازنات القوة وتقدّر مخاوف الدول الكبرى. ووفقًا لهؤلاء، فإن تجاهل الغرب لمفهوم "المعضلة الأمنية" لدى روسيا، وتصعيد الدعم العسكري لأوكرانيا، أسهما في تسريع اندلاع الحرب، بما يؤكد صلاحية النظرية الواقعية في فهم السياسة الدولية، وخاصة حينما تكون التهديدات الأمنية المتبادلة غير قابلة للاحتواء عبر الحوار أو الوساطة[37].

ولقد إشتد النزاع الأكاديمي بين الواقعية والليبرالية في هذه القضية بشكل أكثر حدة قبل شهر من الغزو الروسي الواسع لأوكرانيا في شباط 2022. فمع تصاعد التوترات بين الغرب وموسكو والتي كانت تُنذر بالحرب، نشر (ستيفن والت–Walt)، إستاذ العلاقات الدولية في جامعة (هارفرد) ويُمثل أيضاً أحد رواد المدرسة الواقعية في الولايات المتحدة، مقالاً في مجلة (Foreign Policy) مطلع عام 2022، أعاد فيه تكرار ذات الفرضية حول "فشل" الليبرالية و"صلاحية" الواقعية. إذ كتب (والت) "أنّ هذه القضية برمتها كان من الممكن تجنبها... لو لم تستسلم الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون للغطرسة والتفكير بالتمني و"المثالية الليبرالية" وإعتمدوا بدلاً من ذلك على الرؤى الأساسية للواقعية، لما حدثت الأزمة الحالية... في الواقع، ربما لم تكُن روسيا لتستولي على شبه جزيرة القرم أبداً، وستكون أوكرانيا أكثر أماناً اليوم... يدفع العالم ثمناً باهظاً لإعتماده على نظرية معيبة (الليبرالية) في السياسة العالمية"[38].

بهذا الشكل، يحمل الواقعيين على الليبراليين أنهم لايفهمون العالم كما هو ويتجاهلون عمداً أو توهماً المخاوف الأمنية للدول الكُبرى مثل روسيا ولا يراعون تأثيرها على السلوك الخارجي، حتى أنهم قللوا في أوقات سابقة للحرب من أثر توسيع حلف (الناتو) على مخاوف روسيا[39]، في وقت تولي فيه روسيا أهمية إستثنائية للتهديد الذي يُمثله (الناتو). ففي خطاب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين–Putin) الحادّ الشهير في 21 شباط 2022، قبل أيام قليلة من الغزو، كانت مواضيع ذات صبغة أمنية مثل تدفق الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، وعلاقة أوكرانيا الوثيقة بشكل متزايد بحلف (الناتو)، قد إستولت على أغلب صفحات الخطاب. في الواقع، لو أردنا تطبيق تقنية تحليل المضمون (Content Analysis) لخطاب الرئيس الروسي، نجد أنّ (بوتين) ذكر حلف (الناتو) ما لا يقل عن (40) مرة في ذلك الخطاب. وقال أشياء مثل: "في الأشهر القليلة الماضية، كان هناك تدفق مستمر للأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، بشكل مُعلن، على مرأى ومسمع من العالم أجمع... بدأت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في تطوير جريء للأراضي الأوكرانية كمسرح لعمليات عسكرية محتملة.... من الواضح أنّ تدريباتهما المشتركة المُنتظمة معادية لروسيا.... تستضيف أوكرانيا بعثات تدريبية لحلف شمال الأطلسي، وهي في الواقع قواعد عسكرية أجنبية. لقد أطلقوا على القاعدة اسم "مهمة" فقط، وإنتهى الأمر"[40].

يُمكن القول أن الإدارات الأميركية لم تتعامل مع المعضلة الأمنية لروسيا وفق نهج واحد، بل أبدت في فترات سابقة تفهماً لمخاوفها وفي فترات أخرى تنّكرت لها، وإن كان من الصعب أن نحكم هل أنّ مراعاة مخاوفها في وقت ما أسهم في تصعيد روسيا لمطالبها ودفعها للتوسع جغرافياً مثلما أشارت إلى ذلك إحدى إفتراضات الواقعية بأن التعامل اللين قد يؤدي إلى سوء تقدير للموقف لأنّه يُقدم إيحاءات للدولة بضُعف خصمها. فبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، أبدى الرئيس الأميركي آنذاك (باراك أوباما–Obama) سلوكاً بدا وأنه ينسجم مع طروحات الواقعية وأظهر تقديراً مماثلاً لمنطق المعضلة الأمنية بين الولايات المتحدة وروسيا. إن قراره بعدم إرسال الأسلحة الهجومية إلى أوكرانيا بعد الهجوم الروسي كان يراد به عدم تأزيم الوضع وتعقيد الصراع، ما كان يعني أن سلوكه راعى في جزء كبير منه المخاوف الأمنية لروسيا ولم يتعمد إثارتها بشكل إستفزازي. لقد رفض الرئيس الأميركي ضغوط كلا الحزبين لأنه تبنى نمطاً من التفكير أساسه أنّ إرسال أسلحة هجومية إلى أوكرانيا قد يؤدي إلى تشجيع الأوكرانيين على الإعتقاد بأنهم قادرون على عكس المكاسب الروسية السابقة، وبالتالي سيستدعي هذا رداً أقوى من روسيا ما يؤدي إلى تصعيد الموقف الذي تضطر فيه الولايات المتحدة إلى إرسال المزيد من الأسلحة، ما يعني إستمرار دوامة التصعيد[41] وإستفزاز حرب أوسع نطاقاً[42].

لم يتعامل الرؤساء اللاحقين، (دونالد ترامب–Trump) و(جوزيف بايدن–Biden) بذات التفكير الذي تعامل معه الرئيس (أوباما) في إدراكه ووعيه لطبيعة المعضلة الأمنية. على العكس من ذلك، كثّفت إدارتي (ترامب) و(بايدن) من تدفق الأسلحة الغربية إلى كييف وإن كان بشكل مُتفاوت من حيث الحجم. وبحلول أوائل خريف عام 2021، بات على ما يبدو أنّ المخاوف السابقة التي عبّر عنها الرئيس (أوباما) قد تحقّقت. إذ أنّ الرئيس الديمقراطي (بايدن) واصل، بل وسّع، إلى حدّ ما، تدفق الأسلحة الذي بدأ في عهد سلفه (ترامب)، بما في ذلك أسلحة "تعتبرها روسيا مُزعزعة للإستقرار بشكل خاص". وعلى حد قول (تيد غالين كاربنتر–Carpenter) من معهد (Cato) "إن أوكرانيا أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كل شيء إلا الإسم"، ووصف هذه السياسة بأنها "متعجرفة وغير حكيمة، وربما خطيرة للغاية" معرباً عن مخاوفه من تداعيات هذا الدعم على الموقف الروسي[43].

كان من الواضح أنّ ما ترتب على هذا الدعم الواسع هو زيادة مخاوف روسيا نتيجة الإعتقاد بإنزلاق أوكرانيا بسرعة نحو الغرب، ما دفع الرئيس (بوتين) إلى شنّ حرب غير قانونية ومكلفة، وطويلة الأمد بدا أنّ مُبرراتها قريبة جداً مما إدعّته (الواقعية الهجومية) فيما يتعلق بتقديرها لنوايا الآخرين في أنها عدوانية بطبيعتها وبالتالي تُصبح الحرب أمراً مُسلّماً به طالما إعتقدت الدولة المُهاجمة أنّ بإمكانها تأمين وضع جيوسياسي تشعر فيه أنها أكثر أمناً. وحتى لو كان من المنطقي الإعتقاد أنّ المساعدة التي قدمها الغرب لأوكرانيا إستهدفت بشكل خالص تحسين قدرتها على الدفاع عن نفسها، فإن القيام بذلك دون بذل الكثير من الجهود من قبل أوروبا و(الناتو) لطمأنة روسيا والتخفيف من مخاوفها زاد من إحتمالية إندلاع الحرب والوقوع في حِبال (مصيدة ثيوسيدس– Thucydides Trap) التي سبق الإشارة إليها.

ثانيًا: المنظور الليبرالي في مقاربة الحرب الروسية – الأوكرانية

في مقابل التفسير الواقعي الذي يُحمّل الغرب جزءًا كبيرًا من المسؤولية عن اندلاع الحرب، يتبنّى الليبراليون قراءة مختلفة تركز على إخفاق روسيا في الالتزام بمبادئ النظام الدولي القائم على سيادة الدول، واحترام الحدود، وتسوية النزاعات سلميًا. ويرى الليبراليون أن توسع حلف الناتو أو دعم أوكرانيا لا يُعدّان مبررًا مقبولًا للسلوك العدواني الروسي، بل إن العائق الأساسي أمام السلام يكمن في طبيعة النظام السياسي الروسي ورفضه للاندماج في بنية النظام الليبرالي العالمي. في هذا السياق، تتناول هذه الفقرة مواقف أبرز المفكرين والممارسين الليبراليين في الغرب، ومقارباتهم السياسية تجاه الأزمة، وتفسيرهم لامتداداتها وتأثيراتها على مستقبل النظام الدولي.

في شهر آيار من عام 2018، أبدى (ستيفن ولت–Walt)*، إستيائه من غياب (المنظور الواقعي) عن مرتفعات القيادة الأميركية، وأنّ وجود بعض الواقعيين في مواقع المسؤولية لا ينفي حقيقة أن واشنطون العاصمة، على حد رأيه، تبدو منطقة خالية من الواقعية، فضلاً عن أنّ هذا المنظور يبدو مستبعداً في صحف مرموقة مثل (واشنطون بوست) و(نيويورك تايمز) و(وول ستريت جورنال)[44]. وقد برّر (والت) هذا التجاهل الرسمي للواقعية لأنّ القادة ينظرون للسياسة الخارجية من عدسة المثالية الليبرالية.

* وهو من أشهر أساتذة العلوم السياسية في الولايات المتحدة ومن مناصري الواقعية البنيوية، ويعمل حالياً في جامعة (Harvard).

لقد أعادت مُلابسات الحرب وإصرار الغرب على عدم التفاوض، تذكير العالم بحقيقة الإفتراق العميق الكامن ما بين الليبراليين والواقعيين في فهم السياسة الدولية بشكل عام ورؤيتهم لقضية الحرب في أوكرانيا بشكل خاص. إنّ الموقف الذي أصّر الغرب على تبنيه طيلة سنوات الحرب فيما يتعلق برفض التفاوض مع روسيا، والذي أراد به التعبير عن إلتزامه الشديد بـ"نهجه الليبرالي" ورفضه لطروحات "الواقعيين" التي تُشجع على القبول بالتفاوض، مثلما كان يعني بشكل حتمي تقوية لعناصر إستمرار الحرب أكثر من السعي لكبح جماحها، قد أشار أيضاً إلى أنّ العالم، في موقفه من الحرب، ليس منقسماً بين معسكرين على أُسس جغرافية فحسب بل على أُسس حضارية–ثقافية وضمن سياق أوسع. والأكثر من ذلك، أنّ العقل الغربي نفسه في رؤيته للصراع منقسم ما بين تيارين واقعي وليبرالي، وفي نظر الواقعيين أنّ ما يُعمق من إستمرار الحرب، ليس فقط عناد "بوتين" وغطرسته، بل أيضاً عدم إستعداد الليبراليين لتقبل فكرة جديدة بخصوص الحرب التي يتحملون وحدهم مسؤولية إندلاعها.

هذا الإتجاه أوحى أنّ الليبراليين أكثر إصراراً على عدم الإستسلام أمام حقائق المدرسة القديمة في العلاقات الدولية التي تؤكد على توازنات القوة وإحترام مناطق النفوذ والقبول بإعادة هندسة النظام الأمني في أوروبا بما يتوافق مع تطلعات روسيا الجيوسياسية. وهذه مسألة يعتبرون القبول بها تخلي عن النظام الدولي القائم على القواعد والمُلتزم بإحترام القوانين والمعايير، وهو ما تم التعبير عنه بقوة في قمة السلام الأوكرانية التي عُقدت في منتجع (بورجنشتوك–Buergenstock) في شهر آيار من عام 2024 في سويسرا للبحث في مسار الحرب في أوكرانيا. إذ أكد البيان الختامي للقمة على ضرورة "إحترام السيادة الإقليمية للدول"[45] في رفض قطعي للمبادرة التي تقدم بها الرئيس الروسي (بوتين) قبل أيام من إنعقاد القمة والتي تضمنت شروطه الخاصة للسلام وأفصحت بشكل جلي عن طبيعة "المعضلة الأمنية" التي كانت سبباً للحرب وفق منظور روسيا: نزع سلاح أوكرانيا والتخلي عن طموحاتها في حلف شمال الأطلسي وتسليم كامل الأقاليم الأربعة التي تطالب بها موسكو، والتي تحتل روسيا جزء منها وليس كلها، وهي (دونيتسك–Donetsk)، (لوهانسك–Luhansk)، (خيرسون–Kherson) و(زابوروجيا–Zaporizhzhia)[46].

ومع أنّ جميع الدول مؤمنة بميثاق الأمم المتحدة بأعتباره وثيقة قانونية تحضُ على إحترام مبدأ السيادة الإقليمية للدول، إلا أنّ الواقعيين، من وجهة نظرهم، لا يسلكون مسلك الليبراليين الذي يحاولون إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء والعودة إلى أوضاع ما قبل الحرب، بل يفضلون أكثر التعامل مع واقع الحرب كما هو ضمن الخيارات المتاحة. بمعنى آخر، في مواجهة حرب عالقة في طريق دموي مسدود وتستعصي على الحل وفق مبادئ الشرعية الدولية أو تتطلب وقتاً اطول وكُلف باهضة بشرياً وإقتصادياً، يؤمن الواقعيين بضرورة تبني حل ينسجم مع الإمكانات المتاحة وليس الإفراط في توقعات قد لا تتحقق. لقد سبق أنّ حذّر (باتريك بورتر–Porter)، إستاذ الإستراتيجيا والأمن في جامعة (بيرمنغهام–Birmingham) في مقال كتبه مع (بنيامين فريدمان–Friedman)، مدير السياسات في مؤسسة (Defense Priorities)، و(جاستن لوغان–Logan) من (معهد كاتو–Cato Institute)، حذّر بعد أشهر قصيرة من إندلاع الحرب من خطر "منح أوكرانيا أملاً كاذباً"، أي بمعنى المبالغة خطابياً بحجم الدعم الذي يُمكن للغرب تقديمه لأوكرانيا ما يؤدي إلى الإفراط في بناء توقعات غير معقولة والوقوع في أخطاء كارثية[47]. وربما لم يتم الإلتفات لهذا التحذير وقتئذ بإعتباره صادر عن مجتمع واقعي أقل دعماً وتعاطفاً مع المُعسكر الليبرالي، إلا أنّ رؤيتهم بدت ذات بصيرة بعد مرور أكثر من عام عندما أخذت القوات الأوكرانية تتعثر في هجومها المُضاد صيف عام 2023.

إنّ الهجوم المضاد (Counteroffensive) والذي طال إنتظاره بعد أن تم عقد الكثير من الآمال على النتائج التي يُمكن ان يُحققها، وأنّ أوكرانيا ستكون قادرة على إستعادة أراضي مُحتلة، لم تُحرز فيه القوات الأوكرانية سوى تقدم ضئيل في مواجهة الخط الدفاعي الروسي، وهو الأكبر والأكثر تحصيناً في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، الذي صمد في نهاية المطاف، بحيث تلاشت الإحتمالات المبكرة لتحقيق إختراق أوكراني من شأنه أن يقطع الجسر البري بين روسيا وشبه جزيرة القرم المُحتلة. وكانت النتيجة فشل ذريع لهجوم إستمر قرابة ثلاثة أشهر وتلف وتدمير ما لا يقل عن (20%) من المعدات والأسلحة الغربية التي نشرها الجيش الأوكراني خلال الإسبوعين الأوليين من الحملة، وهو ما دفع الرئيس (زيلينسكي) إلى توبيخ (حلف شمال الأطلسي) لعدم الإيفاء بإرسال الذخائر والأسلحة بشكل كافٍ وعدم توفير أنظمة الصواريخ التكتيكية (Atacms) التي وعد بها[48]. وهذا واحد من الدروس التي يستحضرها الواقعيين للتأكيد على

أهمية أخذ إمكانات الحاضر بعين الإعتبار وعدم تغذية أحلام الأوكرانيين بالنصر الشامل، والتعامل مع الواقع كما هو وليس كما ينبغي له أن يكون[49].

ولا يبدو أن الليبراليين مستعدين للتعاطي مع هذه الطروحات "الواقعية" بشكل إيجابي، وحتى مع الصعوبات الواضحة تجاه الوصول إلى حل حاسم للصراع بالطريقة التي يرغبون بها، يعتقد أنصار (الحل من خلال الإنتصار على روسيا)، أنّ الأمر يتطلب المزيد من "الصبر والعزم– Patience and Determination"، على حد قول (أورسولا فون ديرلاين–Der Leyen)[50]، في إشارة إلى أنّ المصاعب التي يتحملوها مقابل تحقيق الحل الليبرالي للحرب، وهو هزيمة روسيا، هي أشبه بالآلام المُصاحبة لعملية ولادة جديدة لنظام عالمي ليبرالي.

إنّ الحل من وجهة نظر الليبراليين لا يكمُن في التفاوض مع روسيا حول تقسيم أوكرانيا وفقاً لحقائق القوة التي يؤمن بها الرئيس (بوتين)، بل في إلحاق الهزيمة بروسيا وإسترجاع أوكرانيا لكامل أراضيها. هذه المسألة وإن كانت تلبي متطلبات النظام القانوني الدولي إلا أنّها قد لا تتوافق مع حقائق الواقع، سواء في الوقت الحاضر أو فيما بعد. وهذه مسألة إنتبهت إليها بعض مراكز التفكير الغربية، وإن كان بشكل متأخر، مثل (معهد السلام والدبلوماسية– The Institute for Peace and Diplomacy)، عندما دعا إلى ضرورة أن يتفهم الغرب الأسباب التي دفعت الرئيس (بوتين) إلى غزو أوكرانيا وأن لا يتم يتجاهلها أو ينظر إليها بإعتبارها روايات مُضللة، وأن فهم هذه الأسباب هو المقدمة للوصول إلى حلول حقيقية لمعالجة الصراع. على حد رأي المعهد، إنّ توسيع (الناتو) كان عنصراً مُحفزاً ومُكملاً لقرار الحرب، وأن الضرورة الإستراتيجية تستوجب وضع روسيا في مكانها الصحيح. ويتلخص النهج الأفضل ببساطة في قبول روسيا كما هي، "لاعب أوراسي ويتمتع بروابط عميقة بأوروبا، ولكنه لن ينسجم بشكل كامل مع المعايير السياسية الليبرالية الغربية أو التفضيلات الجيوسياسية، بغض النظر عمن يجلس في الكرملين"[51].

وإزاء هذا الموقف غير الرسمي، نجد أنّ ما يُعبر عنه الإتحاد الأوروبي هو تجاهله المُطلق لهذه المُسببات. على سبيل المثال هو ينظر إلى مسألة توسيع (الناتو) بأنها غير ذات صلة بالعدوان الروسي على أوكرانيا، ولا يمكن أن تكون سبباً في إثارة مخاوف أمنية لدى موسكو. فمن وجهة نظر ليبرالية، مشكلة روسيا المُعاصرة تكمن في هويتها، وأنّ روسيا تتصرف كقوة إمبريالية، ليس لأنها تستشعر مخاوف أمنية على حدودها، بل لأنّها غير قادرة على فصل نفسها عن الرؤية

الإستعمارية لهويتها. وعلى حد قول (جوزيب بوريل–Borrell)، منسق السياسة الخارجية للإتحاد الاوروبي، "ما لم يتم حل مسألة هوية روسيا هذه، فإنها سوف تظل تُشكل تهديداً لكل جيرانها في أوروبا. إن روسيا لا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي.. فإذا كانت دولة ما لا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي، فهذا يُشكل تحدياً خطيراً لجيرانها"[52]. وفقاً لهذا التقييم الليبرالي إنّ حل مشكلة نظام الحكم في روسيا وسياسته ذات النزعة القومية التوسعية يُمكن من خلال حل إشكالية الهوية. بمعنى آخر، يكمن الحل من وجهة النظر هذه، في أن يتم هزيمة روسيا وأن تتقبل الهزيمة ببساطة وأن يتم تغيير نظام الحكم فيها كي تتحول إلى نظام ليبرالي يندمج مع أوروبا بشكل وثيق وتتناسى تدريجياً الشعور بمرارة الهزيمة. ولا شك أنّ هذا أصعب جزء من المؤكد أن تعجز أدوات الغرب في التعامل معه. لقد سبق أن فشلت محاولات الغرب في عقد التسعينيات في نقل روسيا إلى النظام الليبرالي، وأنّ التخبط الذي أرتكبه الغرب في التعامل معها كان سبباً في توليد السياسة القومية الراهنة بتطلعاتها التوسعية.

ولما تقدم يُظهر المنظور الليبرالي في مقاربة الحرب الروسية – الأوكرانية تمسكًا بالمبادئ والقيم التي تأسس عليها النظام الدولي الليبرالي، لكنه في الوقت ذاته يكشف عن محدودية هذا التوجه في التعاطي مع الحقائق الجيوسياسية الصلبة. إذ تُقابل طروحات الليبراليين، الداعية إلى هزيمة روسيا وتغيير نظامها، بانتقادات واقعية تؤكد على ضرورة التفاوض والاعتراف بتوازنات القوة. وهنا تتجلى إشكالية الليبرالية: العجز عن التوفيق بين الطموحات الأخلاقية والتحديات الواقعية. وبذلك، لم تعد الحرب مجرد نزاع إقليمي، بل اختبارًا حقيقيًا لقدرة النموذج الليبرالي على الصمود والتكيّف في نظام دولي مضطرب ومتعدد الأقطاب.

ثالثاً: حدود الطرح الليبرالي في مسارات تسوية الحرب الروسية – الأوكرانية:

رغم الزخم الأخلاقي والسياسي الذي تتمتع به الأطروحات الليبرالية في الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد، إلا أن الحرب الروسية – الأوكرانية وضعت هذا الطرح أمام اختبار عسير. فقد كشفت الأزمة عن فجوة عميقة بين المبادئ الليبرالية المعلنة، والقدرة الفعلية على تحقيق تسوية واقعية ومستدامة للنزاع. في هذا المحور، نُحلل حدود الطرح الليبرالي في مقاربة مسارات إنهاء الحرب، ونتوقف عند أبرز الإشكالات التي واجهها في التوفيق بين القيم والمصالح،

وبين الرغبة في الحفاظ على النظام الدولي وبين تعقيدات الجغرافيا السياسية، لنُبيّن في النهاية إلى أي مدى تمكنت الليبرالية من تقديم إطار عملي لتسوية هذا النزاع المستعصي.

وبشكل عام، يمتلك الليبراليين حجة مُقنعة في رفضهم لمبدأ التفاوض مع (بوتين) قائم على أساس الإستعارة التأريخية لتجربة أوروبا في تعاملها مع ألمانيا النازية. ومثلما أشار إثنان من الباحثين الأوربيين في مقال نشره (المجلس الأطلسي–Atlantic Council)[53]، أنّ التفاوض مع (بوتين) سيكون بمثابة تكرار خطير لـ"مؤتمر ميونيخ" عام 1938، الذي كان له عواقب مأساوية على المجتمع الدولي بأسره. إذ كان القادة البريطانيين والفرنسيين الذين وافقوا على تسليم الزعيم الألماني (هتلر–Hitler) جزءاً من تشيكوسلوفاكيا في ميونيخ يأملون أيضاً في تأمين السلام. وبدلاً من ذلك، مهدو الطريق بسلاسة للحرب العالمية الثانية. وعلى هذا الأساس، لا تستطيع أوروبا أن تتحمل إرتكاب نفس الخطأ مرة أخرى.

وجهة نظر الليبراليين هذه تبدو مُعتبرة مثلما هي واقعية. بالمقابل لا يُنكر الواقعيين تخوفهم الشديد من نتائج هذا السلام المصطنع والذي يتم إنتاجه من خلال الإقتناع الغربي بقوة روسيا والقبول بمطالبها وشروطها. إنّ إنتصار روسيا على الغرب في أوكرانيا من شأنه أن يشجع ما يسمونه بـ"تحالف الأنظمة الإستبدادية" الذي نشأ في السنوات الأخيرة، والذي يجمع على حد رأيهم "روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية". وفي حين أنّ الإذعان الغربي من المرجح أن يُزيد من تركيز العدوان الروسي على أوروبا، فإن رفاق (بوتين) سوف يتشجعون أكثر على تبني أجنداتهم التوسعية في أماكن أخرى. ولهذا السبب، يُصر الليبراليين على أنّه يتعين على المجتمع الدولي أن يتقبل حقيقة مفادها أنّ النصر الأوكراني وحده هو القادر على فتح الباب أمام سلام مستدام، سواء بالنسبة لأوكرانيا أو العالم أجمع، وإنّ أي محاولة للتوصل إلى إتفاق سلام وسط مع (بوتين) لن تمنح روسيا النصر وتسمح لموسكو بمواصلة إحتلال مناطق بأكملها في أوكرانيا فحسب، بل ستعطي الفرصة لأنظمة مُشابهة لأن تحذو حذوها.

ومع عُلو كعب الحجة الليبرالية في هذا الأمر، يُدافع الواقعيين عن السؤال الأهم الذي لا مفر من طرحه وهو: هل أنّ إيقاع الهزيمة بروسيا، وهي دولة كبرى وإمبراطورية سابقة، هو الحل الأمثل للحرب الذي يُمكن أن يُنتج سلاماً مُستداماً؟. لقد سبق لرئيس وزراء بريطانيا (ونستون تشرشل–Churchill) أن ألمح إلى ضرورة مراعاة شعور الطرف المهزوم وتجنب تعريضه

للإذلال، وعلى حد قوله في كتابه مُتعدد الأجزاء عن تاريخ الحرب العالمية الثانية: "في الحرب، القرار؛ في الهزيمة، التحدي؛ في النصر الشهامة. وفي السلام حسن النية"[54]. وما قصده (تشترشل) أنّه ليس من الحكمة معاملة الطرف الخاسر في الحرب بالطريقة المشؤومة التي عاملت بها أوروبا ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عندما فرضت عليها سلاماً مُذلاً لها ولكبريائها. بل يجب التعامل بإحترام وشهامة مع الخصم المُنهزم. ولا نعتقد أنّ الظروف التي أحاطت بالحرب الروسية – الأوكرانية خلال السنتين الماضيتين يُمكن أن تُساعد فعلاً في إقرار سلام خالٍ من الأحقاد والضغائن، وحتى في حال إنتصار أوكرانيا، مثلما يأمل الغرب في ذلك، من غير المعقول أنّ هذا النصر سيُزيل الإحتقان بين الطرفين، بل ربما سيعمل على زيادة الشعور بالمرارة لدى الروس ويحفزهم أكثر على إستعادة ثأرهم متى ما تكون الفرصة سانحة.

وثمة مُفارقة إنطوت عليها عملية توسيع (الناتو) في عقد التسعينيات من القرن الماضي لها علاقة بالخوف من نمو المشاعر السلبية في روسيا بسبب من وقع الهزيمة. إذ في الوقت الذي بدى فيه ظاهرياً أنّ الولايات المتحدة مدفوعة بمزاعم ليبرالية لتوسيع الحلف العسكري، وهي مزاعم زاوجت ما بين الأمن ونشر الديمقراطية وتعزيز الإصلاح، كانت الدول المُرشحة للإنضمام مُحفّزة بالدرجة الأولى بأهداف واقعية. إذ لم تكن لهفتها مدفوعة بتعزيز الديمقراطية بقدر رغبتها في الحصول على حماية عسكرية من روسيا في المستقبل، لأنّ القلق بشأن روسيا جعّل من عضوية (الناتو) جذابة بالنسبة إلى دول وسط أوروبا، وهي مسألة كان (برونيسلاف جيرميك–Geremek)، وهو سياسي ديمقراطي بارز في بولندا، مُوفقاً في التعبير عنها صراحة عندما تحدث في سبتمبر 1993 لصحيفة (واشنطن بوست–Washington Post) بقوله، "في الوقت الحالي روسيا ضعيفة. لكننا نعلم أن هذه فترة إنتقالية. يمكن للإمبراطورية الروسية أن تخلف الإمبراطورية السوفيتية. في بعض السنوات، ستصبح روسيا قوة عظمى مرة أخرى، وستكون لذكرى فترة الضعف هذه تأثير نفسي منطقي مهم على جيل جديد من القادة الروس"[55].

لا شك أنّ نبوءة (جيرميك) قد تحققت بعد قولها بـ(30) عاماً عندما ولّد الشعور بالمهانة وعدم التقدير الكافي للمكانة التي تستحقها روسيا وعدم مراعاة مخاوفها الأمنية التي لا تهدأ، ولّد حافزاً لنمو سياسة قومية توسعية في روسيا أخذت تطالب بإستعادة مكانتها التأريخية. والحال هذا، كيف يُمكن للغرب فرض هزيمة مُخففة على روسيا لا يتولد معها مشاعر عدائية في المستقبل

القريب. تبدو هذه معضلة الليبراليين التي لا يجدون لها حلاً، أو يعتقدون أنّهم يمتلكون حلاً، مثلما أشار (بوريل)، وهو أن تُغير روسيا هويتها وهذا من الصعب تحقيقه. على العكس من ذلك، يرى الواقعيين أنّ التضحية بجزء من أوكرانيا هو قُربان مقبول للوصول إلى سلام مُمكن، شرط أن يُحافظ ما تبقى من أوكرانيا على وضع الحياد وأن تبقى دولة منزوعة السلاح، وهذا الأمر ينسجم حتماً مع الصيغة التي سبق أن طرحها (هنري كيسنجر–Kissinger) عندما كتب في عام 2014، على خلفية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، "إذا كان لأوكرانيا أن تبقى وتزدهر، فلا ينبغي أن تكون موقعاً مُتقدماً لأي من الجانبين ضد الآخر، بل يجب أن تكون بمثابة جسر بينهما"[56].

هذه الفكرة ما زالت تحتوي على قدر من الجاذبية، بما في ذلك لدى أوساط ليبرالية. وليس غريباً أنّ (بين رودس–Rhodes)*، وهو مسؤول ديمقراطي ليبرالي سابق، أن أقرّ في نهاية المطاف، بعد أن حققت روسيا تقدماً في النصف الأول من عام 2024 بينما كان الغرب عالقاً في خلافات سياسية داخلية حول الجدوى من الإستمرار بتقديم مُساعدات لأوكرانيا لا تحقق غرضها، وهو جدل أفضى إلى تعطيل الدعم الاميركي لستة أشهر، أن أقرّ بالحاجة إلى النظر في الخيارات الأخرى للحرب، ومنها التفاوض، وتجنب منح الأوكرانيين تطلعات أكبر من قدرة الغرب على تحقيقها، وعلى حد قوله "إنّ الحفاظ على الدعم لأوكرانيا يتطلب قدراً أعظم من الشفافية بشأن ما يُمكن تحقيقه في الأمد القريب والإنفتاح على المفاوضات في الأمد المتوسط"[57].

لقد أطلق (رودس) على مقالته عنواناً إختاره بقصد وهو; (سياسة خارجية للعالم كما هو–A Foreign Policy for the World as It Is)، وهي إستعارة نصية للشعار الذي يدافع عنه الواقعيين وهو التعامل مع العالم كما هو وليس كما ينبغي له أن يكون، للتعبير عن حاجة السياسة الخارجية الأميركية إلى قدر معين من "الواقعية" وعدم الإفراط في الشعارات "الليبرالية"، لا سيما وأنّه أعاب على صُناع القرار إغراء الإستسلام لغرائز واشنطن التي عفا عليها الزمن، وهو الإغراء الذي ساهم، على حد رأيه، في خلق مسؤولية السعي لتحقيق أهداف متطرفة تُريد تصميم العالم وفق تصورها الخاص[58].

وبشكل عام، لا يُمكن القول بشكل حاسم أنّ الحلول التي يُقدمها الواقعيين أكثر سهولة. إن الحل الواقعي قد يتطلب إعادة هندسة للنظام الدولي وإعادة تقسيم لمناطق النفوذ مع الإعتراف

* عمل (بين رودس) في إدارة الرئيس الديمقراطي السابق (باراك أوباما-Obama)، وشغل خلال السنوات (2009-2017) منصب نائب مستشار الأمن القومي للإتصالات الإستراتيجية، فضلاً عن أنّه كان أحد كاتبي خُطب الرئيس.

المُتبادل بتعددية الأقطاب التي تتولى إدارة قواعد النظام الجديد، ما يعني أنّ التفاهمات لن تتوقف عند حدود حرب أوكرانيا بل ستشمل مناطق وأقاليم أخرى تعيش توترات مُشابهة، وكُل هذا سيفرض على الليبراليين التخلي عن كثير من المزاعم بخصوص نشر الديمقراطية وتعزيز المعايير الغربية، ما يكشف أنّ الحرب في أوكرانيا هي في وجهها الآخر صراع بين عالمين ليبرالي وواقعي.

تُظهر مسارات التعاطي الليبرالي مع الحرب الروسية – الأوكرانية إشكالية بنيوية مزدوجة؛ فمن جهة، تتمسك الليبرالية بمنظومتها القيمية الرافضة للتسويات التي تُكرّس منطق القوة وتُكافئ النزعة التوسعية، لكنها من جهة أخرى تُخفق، في كثير من الأحيان، في تقديم أدوات واقعية وفعّالة تُفضي إلى تسوية مستدامة ضمن تعقيدات النظام الدولي الراهن. ويُبرز هذا الإخفاق محدودية الطرح الليبرالي في التوفيق بين المبادئ والأدوات، وبين الطموحات السياسية والحقائق الجيوسياسية، مما يُقيّد فاعليته كإطار نظري في إدارة النزاعات الكبرى، لا سيّما حين تكون أطراف الصراع قوى دولية تسعى إلى إعادة ترسيم نفوذها واستعادة أدوارها التاريخية.

وعليه، فإن التجربة الأوكرانية لا تضع فقط المسلمات الاستراتيجية لليبرالية أمام اختبار صعب، بل تُعيد كذلك فتح النقاش حول موقع هذه المدرسة الفكرية ضمن هيكل النظام الدولي، ومدى قدرتها على الصمود أمام تصاعد منطق الواقعية المتجددة في السياسات العالمية.

الخاتمة

أثبتت الحرب الروسية – الأوكرانية أنها ليست مجرد نزاع إقليمي محدود، بل لحظة فاصلة أعادت اختبار الفرضيات الكبرى في النظرية السياسية الدولية، وأبرزت هشاشة بعض التصورات التي سادت بعد الحرب الباردة. وقد سعى هذا البحث إلى تفكيك أبعاد الأزمة في إطار النظريتين الواقعية والليبرالية، للكشف عن التباينات العميقة في فهم أسباب الحرب، وآفاق تسويتها، وطبيعة النظام الدولي الذي تعكسه.

من جهة أولى، جاءت النظرية الواقعية أكثر انسجامًا مع مجريات الأحداث، إذ وفّرت تفسيرًا متماسكًا للسلوك الروسي من خلال مفاهيم مثل توازن القوى، والمجال الحيوي، والمخاوف الأمنية المتبادلة. لقد بيّنت هذه النظرية أنّ المعضلة الأمنية ليست مجرد حالة طارئة بل دينامية بنيوية متجذّرة في بنية النظام الدولي، لا سيّما حين تتقاطع مصالح القوى الكبرى، ويتداخل التاريخ مع الجغرافيا. وقد أظهرت الوقائع أن تجاهل المخاوف الأمنية لروسيا، ومحاولة دفع الحدود الغربية

لحلف الناتو شرقًا، أسهم بشكل كبير في تشكيل الإدراك الروسي بأنّ أوكرانيا تمثّل تهديدًا إستراتيجيًا مباشراً، ما مهّد الطريق للتصعيد العسكري.

في المقابل، ورغم الزخم القيمي والأخلاقي الذي تحمله النظرية الليبرالية، إلا أنها بدت أقل قدرة على تقديم تفسير عملي لانفجار الصراع أو آلية فعّالة لإنهائه. فقد اصطدمت أدواتها (التعاون، المؤسسات، الديمقراطية، القانون الدولي) بواقع دولي تحكمه موازين قوى خشنة، وتتحكم به تحالفات عسكرية وعقائد قومية تعيد تشكيل الخطابات السياسية. كما كشفت الحرب عن حدود المقاربة الليبرالية في التوفيق بين الشعارات والمصالح، وبين الرغبة في حماية النظام القائم على القواعد وبين ضرورة استيعاب التحولات الجارية في موازين القوى الدولية.

وتبعًا لذلك، يُمكن القول إنّ النظرية الواقعية استعادت في هذه الحرب شرعيتها التفسيرية، لا بوصفها دعوة إلى الصراع، بل كأداة لتحليل بنية النظام الدولي حين يُقاد من قبل قوى كبرى تتفاعل ضمن بيئة غير محكومة بتوافقات نهائية. وفي الوقت ذاته، فإنّ الليبرالية تواجه تحديًا مصيريًا في إعادة بناء أدواتها على أسس أكثر واقعية، تُراعي حدود التدخل، وإكراهات الجغرافيا، ومحدودية الموارد، وتفاوت القدرات بين الأطراف.

تُشير نتائج هذا التحليل إلى أنّ مستقبل العلاقات الدولية سيتّجه، على الأرجح، نحو مرحلة انتقالية معقّدة، تُعاود فيها القوة الصلبة لعب أدوار مركزية، بينما تتراجع فعالية المؤسسات الدولية التقليدية في احتواء النزاعات الكبرى. كما أن احتمال التوصل إلى تسوية في الأزمة الأوكرانية سيظل مرهونًا ليس فقط بنتائج المعارك، بل بإرادة القوى الدولية الكبرى في إعادة تعريف ملامح النظام العالمي، وتوزيع النفوذ ضمن قواعد توازن جديدة. وهنا يبرز التحدي الأكبر: هل يمكن صياغة نظام دولي جديد لا يقوم فقط على الردع والمصالح، بل يدمج أيضًا الحد الأدنى من القيم المشتركة التي تُبقي على فرص التعايش السلمي؟

إنّ الخلاصة التي يُمكن البناء عليها تتمثل في أن الحرب الروسية – الأوكرانية لم تُعد فقط الاعتبار للنظرية الواقعية، بل دفعت أيضاً نحو مراجعة عميقة للفرضيات الليبرالية، بما يُمهّد لتبلور مدرسة فكرية جديدة أكثر توازناً بين القوة والشرعية، وبين السيادة والتكامل، وبين الواقعية السياسية والمبادئ الأخلاقية، وهي مراجعة باتت ضرورية لفهم عالم يشهد تحولات متسارعة، ويستدعي نماذج نظرية أكثر مرونة واستبصاراً.

المصادر

(1) وصف كل من (ريمون آرون) و(هانز مورجنثاو) الحرب الباردة بأنها مزيج من سياسات القوة التقليدية والمنافسة الأيديولوجية، لكنهما اختلفا في الوزن النسبي لكل مكون. بالنسبة لـ(مورجنثاو)، فإن التسوية الدبلوماسية من شأنها أن تبطل الإمكانات المقلقة للصراع الأيديولوجي. بالنسبة لـ(آرون)، فقط إختفاء الصراع الأيديولوجي يمكن أن يمهد الطريق لتسوية دبلوماسية دائمة. وبالنسبة إلى (كينيث والتز)، كان للأيديولوجيا تأثير ضئيل، وأنّ الهيكل ثنائي القطب للنظام الدولي هو المتغير الرئيسي الذي تعتمد عليه الحرب الباردة ونهايتها. يُمكن الرجوع إلى آرائهم هذه في:

- Marco Cesa, Realist Visions of the End of the Cold War: Morgenthau, Aron and Waltz, The British Journal of Politics and International Relations, Vol. 11, No. 2, 2009, PP 177 – 191.

(2) Richard Ned Lebow, The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism, International Organization, Vol. 48, No. 2, Spring, 1994, PP 249 – 277.

(3) Ibid, P 250

(4) Charles L. Glaser, Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help, International Security, Vol. 19, No. 3, Winter, 1994/1995, PP 50 – 90.

(5) James N. Rosenau, Signal, Signposts and Symptoms: Interpreting Change and Anomalies in World Politics, European Journal of International Relations, Vol. 1, No. 1, March 1995, PP 113 – 122.

(6) دافع (روزيناو) مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، عن فكرة وجود إنقسام في السياسة العالمية، حيث برز عالم مستقل متعدد المراكز، منافساً للعالم الراسخ المتمركز حول الدولة (State-Centric World). وأظهر في كتابه كيف أخذت الهياكل الكلية للسياسة العالمية بالتأثر بالتحولات المرتبطة بالهياكل والبُنى على المستوى الجزئي: ضعف هياكل السلطة الراسخة، وتفكك الجماعات، وإزدهار الجماعات الفرعية على حساب الدول والحكومات، وإعادة توجيه الولاءات الوطنية، وتزاحم قضايا جديدة على الأجندة العالمية. في رأيه، أخذت هذه الديناميكيات المضطربة بالعمل على تعزيز الإتجاهات المركزية واللامركزية المتزامنة والتي تدفع نحو تقسيم الهياكل العالمية. للمزيد راجع كتابه:

- James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity, Princeton University Press, New Jersey, 1990.

(7) Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate, International Security, Vol. 24, No. 1, Summer, 1999, PP 42 – 63.

(8) كان (جون ميرشايمر وستيفن والت) من طلائع الواقعيين الذين دافعوا عن هذا النهج في السياسة الدولية، مثلما كانوا أيضاً من أكثر المدافعين عن النظرية بعد أزمة أوكرانيا عام 2014 وما بعدها، وهو سيتم توضيحه في الصفحات القادمة. يُمكن الرجوع إلى كتاباتهم في مطلع التسعينيات في الدفاع عن الواقعية:

- John J. Mearsheimer, Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War, International Security Journal, Volume (15), Issue (1), Summer 1990, PP 5 – 56.
- Stephen M. Walt, The Renaissance of Security Studies, International Studies Quarterly, Volume (35), Issue (2), June 1991, PP 211 – 239.

(9) Michael E. Kirn, Behavioralism, Post-Behavioralism, and the Philosophy of Science: Two Houses, One Plague, The Review of Politics, Vol. 39, No. 1, January 1977, P 82.

(10) john J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, W.W. Norton & Company, New York, 2001, PP 2 – 3.

(11) Ibid.

(12) Ibid, P 3.

(13) Joseph M. Parent and Sebastian Rosato, Balancing in Neorealism, International Security Journal, Vol. 40, No. 2, Fall 2015, P 51.

(14) Peter Toft, John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power, Journal of International Relations and Development, Vol. 8, No. 4, 2005, PP 388 – 389.

(15) قدم (كينيث والتز) نسخته من الواقعية وأسماها بـ(البُنيوية) لتركيزها المُكثف على هياكل وبُنى النظام الدولي بإعتبارها قيود تُشكل مُحددات لسلوك الدول في تفاعلاتها الإقليمية والعالمية. يُمكن الرجوع إلى كتابه الرائد في هذا المجال:

- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company Inc, Massachusetts, 1979.

(16) Peter Toft, John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power, Op.Cit, P 388.

(17) John A. Vasquez, The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neo-traditional Research on Waltz's Balancing Proposition, American Political Science Review, Vol. 91, No. 4, December 1997, P 910.

(18) Paul Schroeder, Historical Reality vs. Neo-realist Theory, International Security Journal, Volume (19), Issue (1), Summer, 1994, P 124, P 148.

(19) Daniel H. Nexon, The Balance of Power in the Balance, World Politics, Volume (61), Issue (2), April 2009, P 353.

(20) Joseph M. Parent and Sebastian Rosato, Balancing in Neorealism, Op.cit, P 52.

(21) حتى ضمن دراسات الحالة المختارة، لا يتفق جميع المؤرخين على أن الأدلة التي توضح أن هذه البلدان تصرفت على أنها واقعية هجومية كان من الممكن توقعها. على سبيل المثال، ليس من المؤكد أنّ الإتحاد السوفييتي كان عازماً على إحتلال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أكد (ميرشايمر)، أو أن السياسة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر كانت بمثابة إنتزاع لقوة هجومية. يُمكن الرجوع إلى:

- Miroslav Nincic, The Tragedy of Great Power Politics. By John J. Mearsheimer (Book Review), Perspectives on Politics, Volume (1), Issue (1), March 2003, PP 232 – 233.

ومن الإنتقادات الأخرى، جادّل (جون إكنبيري-Ikenberry)، وهو عالم أميركي مرموق وأحّد منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، أن سياسات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تتناسب مع إطار عمل (ميرشايمر)، رغم إصراره على أنّ استراتيجيات "الموازنة الخارجية- offshore balancing"، لهذه الدول البحرية هي مجرد نسخ أكثر تعقيداً من العدوان المحسوب، كذلك لم يُقدم تفسيراً لسبب زعمه بتراجع الولايات المتحدة عن إلتزاماتها الأمنية في أوروبا وآسيا بحيث ستعود المنافسة الأمنية بين القوى العظمى. لكنه لا يوضح سبب تصرف الولايات المتحدة بهذه الطريقة، حتى لو كانت قوة متطورة. وعلى حد رأي (إكنبيري) ربما كانت هذه مغالطة من (ميرشايمر) من أجل تبرير زعمه بعودة الواقعية الهجومية. للمزيد يُمكن الرجوع إلى مقالته:

- G. John Ikenberry, The Tragedy of Great Power Politics (Book Review), Foreign Affairs, Volume (80), Issue (6), November – December 2001, PP 173 – 174.

(22) Brandon Valeriano, The Tragedy of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models, International Interactions Journal, Volume (35), Issue (2), 2009, P 180.

(23) Shiping Tang, The Security Dilemma: A Conceptual Analysis, Security Studies, Vol. 18, No. 3, 2009, PP 587 – 623.

(24) Michael Sheehan, International Security: An Analytical Survey, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 2005, PP 5 – 9.

(25) يُمكن مراجعة إسهامات هؤلاء الكتاب من خلال الإطلاع على أعمالهم في:

- Herbert Butterfield, History and Human Relations, Collins Publications, London, 1951.
- John Herz, Political Realism and Political Idealism: A Study in Theories and Realities, University of Chicago Press, Chicago, 1951.
- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1976.
- Robert Jervis, Cooperation under the Security Dilemma, World Politics, Vol. 30, No. 2, January 1978, PP 167 – 214.

(26) Shiping Tang, Fear in International Politics: Two Positions, International Studies Review, Vol. 10, No. 3, September 2008, PP 451 – 470.

(27) Conversation in international Relations, Interview with John J. Mearsheimer (Part I), International Relations, Vol. 20, No. 1, March 2006, P 106.

(28) Seth Weinberger, Institutional Signaling and the Origin of the Cold War, Security Studies, Vol. 12, No. 4, 2003, PP 80 – 115.

(29) Michael W. Doyle, Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Philosophy and Public Affairs, Vol. 12, No. 3, Summer, 1983, PP 205 – 235.

(30) Alexander Wendt, Anarchy Is What States Makes of It, International Organization, Vol. 46, No. 2, Spring 1992, PP 391 – 425.

(31) Stephen M. Walt, Does Anyone Still Understand the 'Security Dilemma'?, Foreign Policy, July 26, 2022, At: https://bit.ly/43HytJz

(32) Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978), pp. 167-214.

(33) في كتاب (كير ليبر-Lieber) الذي ناقش فيه أسباب الحرب وإستعرض حروب وصراعات على إمتداد قرون من الزمن، خلص (ليبر)، على نحو صحيح، ولكن ليس من المستغرب بالنسبة للمؤرخين، إلى أنّ أسباب الحرب تكمن في السياسة وليس في التكنولوجيا، مثلما أشار إلى أنّ التمييز بين المواقف الدفاعية والنوايا الهجومية في إطار القوات التقليدية مسألة أصعب مما يُمكن أن نواجهه في حالة القوات النووية. في حالة القوى النووية يكون لحيازة كلا الطرفين على قوة تدميرية مع وسائل الايصال والقدرة على توجيه ضربة ثانية إنتقامية مسألة تجعل من الإستقرار موضوع مقبول من كلاهما. أما القوات التقليدية فتحتوي على قدر من الغموض والجدل ما يُسبب نوعاً من السعة في الإحتمالات والتفسير. يُمكن الرجوع إلى كتابه:

- Keir A. Lieber, War and the Engineers: The Primacy of Politics over Technology, Cornell University Press, Ithaca, New York, 2008.

(34) Sven Arnold and Torben Arnold, Germany's Fragile Leadership Role in European Air Defence, German Institute for International and Security Affairs (Stiftung Wissenschaft und Politik), SWP Comment, No. 6, February 2023, At: https://bit.ly/4jvhRdQ

(35) Graham Allison, The Thucydides Trap, Foreign Policy, June 9, 2017, At: https://bit.ly/3ZJhlSr

(36) John J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin, Foreign Affairs, Vol. 93, No. 5, September / October, 2014, PP 77 – 84.

(37) تم نشر محاضرة (ميرشايمر) على حساب الجامعة في منصة (YouTube) في شهر أيلول 2015. وحتى كتابة هذه السطور، حققت المحاضرة خلال ما يزيد عن تسع سنوات أكثر من (30) مليون مُشاهدة. ولو قارناها مع بقية محاضراته المنشورة على ذات المنصة والتي مضى عليها أكثر من عشر سنوات لكنها لم تُحقق سوى مشاهدات، ربما في أحسن الأحوال، أقل من ربع مشاهدات محاضرته عن الأزمة الأوكرانية، نكتشف عندئذ حجم الجدل الذي تسببت به هذه المحاضرة. يُمكن الرجوع إلى المحاضرة على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=JrMiSQAGOS4

(38) Stephen m. Walt, Liberal Illusions Caused the Ukraine Crisis, Foreign Policy, January 19, 2022, At: https://bit.ly/3SZTAlm

(39) جادل (أندروا ميشتا) من مركز (سكوكروفت) للسياسة والأمن التابع للمجلس الأطلسي وهو عميد سابق لكلية الدراسات الأمنية والدولية في مركز (جورج مارشال) الأوروبي للدراسات الأمنية، أن توسيع حلف الناتو لم يكُن دافعاً حقيقياً للغزو الروسي، بل كانت حجة تخفّى ورائها (بوتين) لتبرير سياسة توسعية وإستعادة مكانة تأريخية وتحفيز مشاعر الروس تجاه نوايا الغرب التي تم تصويرها على أنها عداء مُستدام لروسيا. أنظر مقالته في:
- Andrew A. Michta, The Real Reason Russia Invaded Ukraine (Hint: Not NATO Expansion), Atlantic Council, March 6, 2025, At: https://bit.ly/4kjerMJ

(40) للإطلاع على نص خطاب (بوتين) يُمكن الرجوع إلى المصدر التالي:
- President Putin’s February 21 speech to the nation: full text, The Rio Times, February 24, 2022, At: https://bit.ly/3HiCVH3

أيضاً في إطار التأكيد على فرضية أنّ توسيع الناتو عمّق من مخاوف روسيا يُمكن الإشارة إلى أنّ أحد المطالب الرئيسة التي قدمها الرئيس (بوتين) نهاية شهر آيار من العام الحالي لإنهاء الحرب في أوكرانيا هو أن يتعهد قادة الغرب كتابة بوقف توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً. أنظر ذلك في:
- Guy Faulconbridge, Putin's demands for peace include an end to NATO enlargement, sources say, Reuters, May 28, 2025, At: https://bit.ly/3SYUmix

(41) Peter Baker, Obama Said to Resist Growing Pressure From All Sides to Arm Ukraine, The New York Times, March 10, 2015, At: https://bit.ly/43xGz7y

(42) Stephen M. Walt, Does Anyone Still Understand the ‘Security Dilemma’?, Op.Cit.

(43) Ted Galen Carpenter, Making Ukraine a NATO Member in All but Name, Cato Institute, September 30, 2021, At: https://bit.ly/4dK3n8O

(44) Stephen M. Walt, The World Wants You to Think Like a Realist, Foreign Policy Magazine, May 30, 2018, At: https://bit.ly/3KV0GCD

(45) Sophia Khatsenkova, Swiss summit communique demands 'territorial integrity' of Ukraine, Euronews, June 16, 2024, At: https://bit.ly/44UBHf4

(46) Vladimir Soldatkin, Putin demands more Ukrainian land to end war; Kyiv rejects 'ultimatum', Reuters, June 14, 2024, At: https://bit.ly/43xGtNe

(47) Patrick Porter, Benjamin H. Friedman and Justin Logan, We’re not all Ukrainians now, Politico, May 17, 2022, At: https://bit.ly/43iSAyO

(48) Katie Stallard, Casualties of the counteroffensive, The New Statesman, August 23, 2023, At: https://bit.ly/450fsEt

(49) Lily Lynch, The realists were right, The New Statesman, September 2, 2023, At: https://bit.ly/45za2At

(50) President von der Leyen calls for a "comprehensive, just and sustainable peace" for Ukraine at Summit on Peace, European Commission, June 16, 2024, At: https://bit.ly/4dBB3oY

(51) Zachary Paikin, The West's Strategy in Ukraine Needs a Reset, The Institute for Peace and Diplomacy (IPD), April 25, 2024, At: https://bit.ly/45zb1Rg

(52) Ukraine: Speech by High Representative/Vice-President Josep Borrell to deputies in Verkhovna Rada, European Union External Action, February 7, 2024, At: https://bit.ly/45za0IR

(53) Hanna Hopko and Andrius Kubilius, If the West wants a sustainable peace it must commit to Ukrainian victory, Atlantic Council, May 30, 2024, At: https://bit.ly/3ZFziBn

(54) Winston S. Churchill, The Second World War: Abridged Edition with An Epilogue on the Years 1945-1957, Bloomsbury Publishing Plc, London, New York, 2013, P V.

(55) Michael Dobbs, Poland's Bitter Pill Brings Pain, Progress, The Washington Post, September 5, 1993, At: https://bit.ly/3HiVpr9

(56) Henry A. Kissinger, How the Ukraine crisis ends, The Washington Post, March 5, 2014, At: https://bit.ly/3FFvj0O

(57) Ben Rhodes, A Foreign Policy for the World as It Is: Biden and the Search for a New American Strategy, Foreign Affairs, June 18, 2024, At: https://bit.ly/4mJkuM8

(58) Ibid.